جامعة قاصدي مرباح – ورقلة –
كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، الطور الثاني

في ميدان:علوم اقتصادية:علوم التسيير وعلوم تجارية

فرع: علوم الاقتصادية

تخصص: مالية وبنوك

من إعداد : عزيزي هناء

بعنوان:

محددات التمويل البنكي للمشاريع الاستثمارية في الجزائر

دراسة حالة بنك الخارجي الجزائري للفترة 2011-2013

- وكالة تقرت -

نوقشت وأجيزت بتاريخ:2015/05/30.

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور/بن ساحة علي..... رئيسا

الدكتور/مولاي لخضر عبدالرزاق..... مشرفا ومقررا

الدكتور/ بوخلالة سهام..... مناقشة

السنة الجامعيــة : 2015/2014

الإهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا
محمد المبعوث بالحق رحمة للناس أجمعين وعلى آله
وأصحابه الهداة أما بعد

إلى نبع الحنان أمي الغالية و المثل الأعلى أبي
الغالي اللذان تكبدا و علمان معنى الحياة و
المثابرة للوصول إلى أعلى المراتب، أطال الله في
عمرهما و أجازهما بحجة أو عمرة في الدنيا أو بجنة
الفردوس بالآخرة.

إلى من كانوا سندي في حياتي إخوتي الأعزاء
إلى جميع أقربائي كل واحد باسمه .
إلى جميع أصدقائي و صديقاتي
وإلى كل أحبائي ومن يعرفني من قريب أو من
بعيد .
وإلى كل من يذكره قلبي و لم يذكره قلمي .

هناء

الشكر

أشكر الله وأحمده عز وشأنه على أن وفقني إلى هذه الدرجة المتواضعة في العلم فيسر لي الصعاب وأنار لي الدرب وأسأله عز وجل أن يجعل عملي هذا نفعا وخيرا إن شاء الله.

أقدم شكري إلى والدي.

وإلى الدكتور المشرف مولاي لخضر عبد الرزاق على تقديمه المعلومات والنصائح.

وأقدم شكري إلى عمال بنك الجزائر الخارجي تقرت وخاصة السيد نجيب بن عبد الصادق

كما أتقدم بشكري إلى كل الأساتذة والدكاترة بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية.

إلى كل الزملاء والأصدقاء.

الملخص:

- نركز اهتمامنا في هذه الدراسة على مدى تأثير العوامل الداخلية والخارجية في منح الائتمان لدى البنوك تجارية، وسنتعرض لموضوع الائتمان المصرفي من خلال عرض لأهم مفاهيم الائتمان المصرفي والأسس التي يقوم عليها الائتمان المصرفي وإجراءات ومراحل منح الائتمان التي يقوم بها البنك، كما تهدف الدراسة إلى معرفة معايير الداخلية والخارجية لمنح الائتمان للمشاريع الاستثمارية في الجزائر و توصلنا الي مجموعة من النتائج منها التحليل المالي يعتبر من أهم الوسائل التي يتم بها عرض نتائج الأعمال و المساهمة في تحليل الوضعية المالية للعميل، فهو يسمح بالمراقبة المالية للمؤسسة، و معرفة و تحديد احتياجات التمويل أي مدى كفاءة العميل المالية و التي من خلالها يمنح القرض أو لا يمنح .

- اعتماد و تركيز بنك الجزائر الخارجي خلال عملية منح الائتمان على الشخصية الجيدة فكلما كان العميل يلتزم بشخصية نزيهة في الاوساط المالية و حريصا على الوفاء بإلتزاماته، كلما كان البنك يدعمه و يمنحه الائتمان المطلوب .

الكلمات المفتاحية: الائتمان المصرفي، المؤشرات المالية، النسب المالية، التحليل المالي.

Summary:

we focus our attention in thisstudy on the extent of the impact of internal and externalfactors in the granting of credit to commercial banks, weelaborate on the subject of bankingcreditthrough the most important concepts of bankingcredit and the foundations of bankingcredit and procedures and stages of the granting of credit by the World Bank, as well as studyaimed to know the criteria for granting creditinternal and externalinvestmentprojects in Algeria. We reach to collection of results one of them is banking analysis which considered one the most important means that can display the actions results and the contribution in analysis of client financial position .which permits company financial controlandknowledge and limitation the financial needs namelythe range of the client financial competence.which through it the loan is afforded or not. Algeria exterior bankDepends and concentrates through offering credit process on the good personality as the client adheres interested personality in the financial domain as the bank support and afford the client the desired credit.

Keywords: banking credit, financial indicators, financial ratios, credit, and financial analysis.

قائمة المحتويات

الإهداء	I
الشكر	II
ملخص الدراسة	III
قائمة المحتويات	IV
قائمة الجداول	IV
قائمة الأشكال البيانية	IV
قائمة الملاحق	IV
المقدمة	أ
الفصل الأول : الأدبيات النظرية و التطبيقية لمعايير منح الائتمان	1
المبحث الأول : الأدبيات النظرية	3
المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية	14
الفصل الثاني : الدراسة الميدانية لمعايير منح الائتمان في بنك الجزائر الخاجي	19
المبحث الأول : الإجراءات و الطريقة المستخدمة في الدراسة	21
المبحث الثاني : عرض و مناقشة النتائج	28
الخاتمة	36
المصادر و المراجع	38
الملاحق	41
الفهرس	50

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجداول	الصفحة
1-2	النسب المالية لمنح الائتمان	29
2-2	الهيكل التمويلي للمشروع	31
3-2	مؤشرات التوازن المالي	31
4-2	حساب مؤشرات التوازن المالي للسنوات التقديرية الخمسة	32
5-2	كيفية حساب النسب المالية للسنوات الخمس	32

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	عناصر إدارة الائتمان	7

قائمة الملاحق

رقم الملحق	اسم الملحق	الصفحة
01	ميزانيات البنك 2011-2013	42
02	جدول حسابات النتائج للبنك 2011-2013	44
03	الميزانياتالتقديرية2012-2016	46
04	جدول حسابات النتائج التقديري2012-2016	48
05	التحليل المالي2012-2016	49

مقدمـــــــة

مقدمة:

يلعب الجهاز المصرفي دورا هاما في النشاط الاقتصادي لما له من تأثير كثير على المتغيرات الاقتصادية لذلك يعتبر البنك عبارة عن وسيط بين الأموال التي تبحث عن الاستثمار و بين الاستثمار الذي يبحث عن تمويل و الذي لا يتم الا عن طرق الإقراض.

يعد الائتمان المصرفي من أهم الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف التجارية في الجزائر , كما يساهم الائتمان المصرفي في توجيه النشاط الاقتصادي نحو المشاريع الاستثمارية بشكل عام و المشاريع الاستثمارية الإستراتيجية بشكل خاص التي يفتقر إليها البلد فضلا عن كونه جهة تمويلية وطنية .

و لكي يكون القرار الائتماني أكثر رشدا طبق التحليل المالي كتقنية جد هامة و المتمثلة في مفهومها البسيط في أنها عملية مستمر لمعالجة أو استخدام البيانات المتوفرة عن المؤسسات الاقتصادية , و من تم ما يوجد بين عناصر تلك البيانات من علاقة نسبية يتم صياغتها في صورة مؤشرات كمية تساعد في تفسير مجريات الأحداث المالية التي تحرك هذه المؤسسة .

. تسعى الجزائر كغيرها من الدول هي الأخرى إلى المحافظة على سلامة جهازها المصرفي و هذا من خلال عملها على وضع إدارة خاصة بالعملية الائتمانية في البنوك التجارية من اجل منح القروض لطالبيها و ضمان استردادها في أجال استحقاقها و يعتبر التحليل المالي لغايات منح الائتمان جزءا من هذا التحليل الذي يعتبر مكمل له و قد أصبحت أهمية الإدارة مغامر الائتمان المصرفي و التحليل المالي و الائتماني و استخداماته بالنسبة للمؤسسات المالية المصرفية .

و انطلاقا مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية :

ما مدى تأثير العوامل الداخلية و الخارجية المحددة لمنح الائتمان من طرف البنوك التجارية الجزائرية؟

و من خلال الإشكالية السابقة يمكننا طرح الإشكالية الفرعية التالية :

1. هل يعتبر استخدام التحليل المالي في تحليل الائتمان المصرفي كأداة تحليلية للتخطيط و الرقابة و تقويم الأداء و القرارات المالية الرشيدة ؟
2. هل تعتمد البنوك على العوامل الشخصية للعميل في منح الائتمان او رفضه ؟
3. هل تتم الدراسة الكافية لملفات طلب الائتمان في البنوك تجارية جزائرية ؟

و للإجابة عن هذه الإشكالية قمنا بطرح الفرضيات التالية:

1. لا يعتبر استخدام التحليل المالي في تحليل الائتمان المصرفي كأداة تحليلية للتخطيط و الرقابة و تقويم الأداء و القرارات المالية الرشيدة .
2. تعتمد البنوك على العوامل الشخصية للعميل في منح الائتمان او رفضه .
3. تتم الدراسة الكافية لملفات طلب الائتمان في البنوك تجارية جزائرية .

أهداف الدراسة :

1. تعريف الائتمان و أسس منح الائتمان و التعرف على أهميته .
2. إظهار اثر التحليل الائتماني على أداء أنشطة البنوك التجارية في الجزائر و بشكل خاص البنك الجزائري الخارجي للمدة 2011 – 2013 المالية .

المنهج المتبع: بصدد دراستنا هذا الموضوع اعتمدنا على مجموعة من المناهج العملية المتمثلة في :

اعتمد في البحث المنهج الوصفي التحليلي و ذلك من خلال دراسة القوانين و التعليمات و المراجع و المراجع المحاسبية و الأبحاث السابقة و التي لها علاقة بموضوع البحث.

و في الجانب التطبيقي اتبعنا منهج دراسة الحالة للفترة الممتدة بين 2011 –2013 للبنك و للفترة 2012 -2016 للعميل .

حدود الدراسة:

النطاق المكاني: البنك الجزائر الخارجي – وكالة تقرت .

النطاق الزماني: سيتم اجراء الدراسة في الفترة الممتدة بين 2011 – 2013 أي بتحليل الميزانيات المالية لثلاثة سنوات متتالية للبنك و الفترة الممتدة 2012-2016 أي بتحليل الميزانيات المالية لخمسة سنوات متتالية للعميل.

تقسيمات البحث:

لإنجاز هذا البحث قمنا بتقسيمه الى فصلين الأول نظري والثاني تطبيقي وجاءت تقسيمات هذه الفصول على النحو التالي:

الفصل الأول: خصصناه حول الائتمان المصرفي ومعايير منحه والدراسات السابقة التي لها علاقة مباشرة مع البحث كما قسم بدوره الى مبحثين:

المبحث الأول خصصناهللأدبياتالنظرية ، أما المبحث الثانيالأدبيات التطبيقية.

والفصل الثاني خصصناه لدراسة معايير منح الائتمان في البنك لخارجي الجزائري من خلال الميزانية المحاسبية 2011 – 2013بتقرت حيث قسم هذا الفصل الى المبحث الأول الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة أما المبحث الثاني خصصناه لعرض ومناقشة نتائج الدراسة .

الفصل الأول :الأدبيات النظرية والتطبيقية لمعايير منح الائتمان

تمهيد:

إن النشاط الائتماني يعتبر ذو أهمية عالية و كبيرة في نجاح المؤسسات المالية المصرفية و يمثل النشاط الائتماني ركيزة العمل الأساسية للمؤسسات المالية المصرفية حيث أن النشاط الرئيسي للمؤسسات المالية هو إعادة إقراض الودائع بهدف تحقيق الأرباح كما أن محفظة التسهيلات تشكل الجزء الرئيسي من الأصول المنتجة للدخل و سنقوم بتقسيم هذا الفصل الى مبحثين ففي المبحث الأول قمنا بعرض مفاهيم حول الائتمان المصرفي و معايير منحه، أما في المبحث الثاني سنتطرق فيه إلى الدراسات السابقة التي لها علاقة مباشرة مع موضوع البحث .

المبحث الاول : الأدبيات النظرية

المطلب الاول: مفاهيم حول الائتمان المصرفي.

الفرع الأول: مفهوم الائتمان المصرفي

قبل الحديث عن التحليل الائتماني لابد لنا من التطرق الى مفهوم الائتمان والتسهيلات الائتمانية واهميته، وان اصل معنى الائتمان في الاقتصاد هو القدرة على الإقراض، **واصطلاحا:** هو التزام جهة لجهة أخرى بالإقراض او المداينة، ويراد به في **الاقتصاد الحديث:** ان يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين، فهو وضعية تمويلية استثمارية تعتمدها المصارف بأنواعها.[1]

ويعرف صلاح الدين حسن السيسي الائتمان المصرفي بانه الثقة التي يوليها المصرف التجاري لشخص ما حين يضع تحت تصرفه مبلغا من النقود او يكلفه فيه لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين، ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزاماته وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه المصرف من المقترض يتمثل في الفوائد والعمولات والمصارف.[2]

وعليه فالائتمان المصرفي هو عملية يرتضي بمقتضاها المصرف مقابلة فائدة او عمولة معينة ان يمنح عميلا (طبيعيا أو معنويا) بناء على طلبه سواء اكان في الحال او بعد وقت معين تسهيلات في صورة أموال نقدية، او أي صورة أخرى وذلك لتغطية العجز في السيولة ليتمكن من مواصلة النشاط المعتاد.[3]

الفرع الثاني: أهمية الائتمان المصرفي

للتسهيلات الائتمانية نتائج اقتصادية هامة نذكر منها ما يلي:

. فمن وجهة نظر البنك فان لائتمان يشكل النشاط الذي يرتبط بالاستثمار الأكثر جاذبية له ومن خلاله يستطيع البنك التجاري ان يضمن الاستمرارية والنمو ويضمن القدرة على تحقيق مجموعة الأهداف التي يسعى الى تحقيقها[4]؛

. يعد الائتمان المصرفي نشاطا اقتصاديا في غاية الأهمية لما له من تاثير متشابك ومتعدد الابعاد على الاقتصاد القومي كونه يعتبر من اهم مصادر اشباع الحاجات التمويلية لقطاع النشاط الاقتصادي المختلفة[5]؛

. تعتبر القروض المصرفية المصدر الأساسي الذي يرتكز عليه البك للحصول على ايراداته حيث تمثل الجانب الأكبر من استخداماته؛

. منح الائتمان يمكن البنوك من الاسهام في النشاط الاقتصادي وتقدمه ورخاء المجتمع الذي تخدمه فيعمل الائتمان على خلق وزيادة القوة الشرائية التي بدورها تساعد على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية او تحسين المعيشة[6] ؛

---

[1]- ايمان انجرو، **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقتراض**، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، جامعة تشرين ، 2007 ص 18.

[2]- إيمان حابس، **دور التحليل المالي في منح القروض**، مذكرة ماستر، كلية الاقتصاد، 2011جامعة ورقلة ، ص 03.

[3]- ايمان انجرو **مرجع سابق** ص 18.

[4]- حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، ط1 ،مؤسسة الوراق والتوزيع، عمان، 2002، ص 28.

[5]- إيمان حابس، **مرجع سابق** ص 04.

[6]- عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة : عملياتها وادارتها**، دارة الجامعة الإسكندرية، مصر، 2000، ص 104، 105.

. بدون الائتمان المصرفي تصبح المفاضلة بين المصادر المالية داخل الاقتصاد كما ان فوائض الوحدات الاقتصادية، سوف لا تتدفق بكفاءة الى الاستخدامات الأكثر إنتاجية.[1]

الفرع الثالث: أسس منح الائتمان المصرف

يتم منح الائتمان المصرفي استنادا الى قواعد واسس ثابتة ومتعارف عليها أهمها:

- **اعتبارات السيولة:** على البنك ان يكون قادرا باستمرار على مقابلة التزاماته تجاه العملاء أصحاب الودائع عن طريق تحقيق السيولة الكافية مما يستدعي بالضرورة قيام البنوك باستخدام قدر من موارده في أصول تتمتع بقدر كاف من السيولة مما يتيح له إمكانية استرداد قيمتها بسرعة دون التعرض للخسارة عن الحاجة إلى نقود.
- **اعتبارات الربحية:** ومفاده ان قرار منح الائتمان يواجه بأنه في الوقت الذي ينبغي على البنوك ان يحتفظ فيه بالأموال الازمة بمقابلة التزاماته اتجاه عملائه، فانه يعمل على تحقيق حد معقول من الربح .
- **قرارات البنك المركزي:**[2] حيث تخضع البنوك فيما تمنحه من ائتمان لما يصدره البنك المركزي من قرارات مثل تلك المتعلقة بالجدوى التي يتعين ألا يتجاوزها التوسع الائتماني وكذا تبقى السيولة والاحتياط النقدي الواجب الاحتفاظ بهما.
- **السياسة الائتمانية للمصرف:**[3] حيث تخضع البنوك فيما تمنحه من ائتمان للسياسة الائتمانية التي تصنعها ادارته والتي تتمثل في المبادئ المنظمة لاسلوب منح التسهيلات المصرفية وأنواع الأنشطة الاقتصادية التي يمكن تمويلها وكيفية تقدير مبالغ التسهيلات وانواعها وأجالها الزمنية وشروطها.

الفرع الرابع: إجراءات ومراحل منح الائتمان[4]

ومن أهم الإجراءات التي تمر بها عملية منح الائتمان هي:

- **البحث عن الفرص وجذب العملاء:** يجب ألا يكتفي البنك الخارجي بانتظار عملائه الذين يتقدمون إليه، أو الذين يدعوهم للتعامل معه عبر وسائل الدعاية والاشهار، بل لابد من البحث عن الفرص بالدراسات المكتبية والميدانية والتقرب من العملاء والتعرف على مختلف احتياجاتهم التمويلية.
- **دراسة طلب الائتمان:** عندما يقوم العميل بتعبئة طلب الائتمان وفقا للنموذج المعد من قبل البنك فإنه يتولى تقديمه إلى قسم الائتمان لإجراء الدراسة عليه، وخاصة من حيث الغرض من الائتمان وفترته وجدول السداد، وقد يستدعي الامر إجراء أكثر من مقابلة شخصية مع العميل الموقوف على الجوانب التي قد لا يغطيها طلب الائتمان، او في القيام بزيارات شخصية، من قبل موظفي البنك على مقر العميل طالب الائتمان.

---

[1]- caineart,ch,mony,credit and economy nome wood,Illinois,richord,inwinihc,1982,p24

[2]- عاطف جابر طه عبد الرحيم، **تنظيم وإدارة البنوك، منهج وصفي تحليلي**، الدار الجامعية الإسكندرية، 2008، ص 282، 283.

[3]- حسن ذيب، **فعالية نظم المعلومات المصرفية في تسيير حالات فشل الائتمان دراسة حالة البنوك التجارية العاملة في ولاية ورقلة**، مذكرة ماجستير، اقتصاد وتسيير، جامعة ورقلة، 2011، ص 54.

[4]- حسن ذيب، **مرجع سابق**، ص 75، 76.

➢ **تحليل المركز المالي للعميل:**[1] يتم تحليل المركز المالي للعميل طالب الائتمان من خلال دراسة القوائم المالية وتحليلها لفترات قد تصل إلى ثلاث سنوات أو اكثر، تساعد عملية التحليل للحسابات الختامية لطالب الائتمان في تحديد الملاءة المالية .

➢ **الاستفسار عن مقدم الطلب:** حيث يتم الاستفسار عن السمعة التجارية لمقدم طلب الائتمان إما من الأقسام الداخلية في البنك أو من خلال عقد اجتماعات مع العميل أو من خلال البنوك الأخرى و البنك المركزي.

➢ **التفاوض مع العميل:** بعد دراسة المعلومات المجمعة عن طبيعة الائتمان ومقدم طلب الائتمان، يقوم البنك بالتفاوض مع العميل على شروط العقد والتي تتضمن تحديد مبلغ الائتمان، كيفية صرفه، طريقة سداد الائتمان الضمانات التي يحتاجها البنك، سعر الفائدة، وغير ذلك من الشروط.

➢ **طلب الضمان التكميلي:** في هذا الإجراء يطلب البنك من العميل تقديم ضماناته، والمستندات التي تثبت ملكيته لهذه الضمانات بالإضافة إلى وثائق التأمين عليها.

➢ **توقيع عقد الائتمان:** قد يتفق الطرفان (البنك وطالب الائتمان) على الشروط التعاقد وبنود التفاوض بينهما وقد لا يتفقان، فاذا اتفق الطرفان، فانهما يقومان بتوقيع عقد او اتفاقية بينهما تتضمن عامة الشروط القانونية.

➢ **صرف قيمة الائتمان (كله او بعضه) :** بعد توقيع عقد الائتمان بين البنك والعميل مقدم طلب الائتمان يقوم البنك بوضع قيمة الائتمان تحت تصرف العميل كله، حيث يكون من حق العميل سحب كل المبلغ او جزء منه.

➢ **سداد الائتمان ومتابعته:** يقوم البنك بتحصيل مستحقاته وفقا لجداول السداد المبنية في عقد الائتمان الموقع بينه وبين العميل، ولضمان متابعة عملية السداد فان من الضروري فتح ملف لكل عميل يوضع فيه كافة المستندات الخاصة بالائتمان، فدور البنك لا ينتهي عند منح الائتمان، بل انه يمتد ليشمل كذلك متابعة التسهيلات الائتمانية والتأكيد من تسديدها في الأوقات المحددة.

المطلب الثاني: معايير منح الائتمان

تقوم عملية دراسة عناصر منح الائتمان على تقييم قدرة المقترض على تسديد اصل القرض وفوائده الى البنك في المواعيد المحددة حسب الانفاق، ويعتبر تقييم هذه القدرات من اهم الخطوات التي ينبغي ان يتبعها مسؤول الائتمان لأنهاالأساس الذي يعتمد عليه في تقييم القدرة على السداد.

وفيما يلي عرض للنماذج التي تعرضها المراجع العملية والتي من خلال عملية التحليل الائتماني لها ويمكن تحديد دقة القرار الائتماني والوصول الى قناعة بدقة القرار المتخذ او رفض ذلك القرار وهي:

[1] – فواز فاضل جدعان الشمري، **اثر معايير الائتمان على تحسين جودة المعلومات المحاسبية**، مذكرة ماجستير، كلية الاعمال، 2013جامعة عمان العربية، ص19.

الفرع الاول : نموذج الائتمان المعروف ب5Cs

ونعرف تلك الآلية والتي يتطلب تنفيذها بطريقة متكررة مع كل طلب مقدم لمنح الائتمان بنظام SCSFIVE CS SYSTEM نظرا لتجميع عناصرها تبدأ اسماؤها كلها باللغة الإنجليزية بحرف C.[1]

الشخصية:[2]CHARACTER هذا العنصر يتعلق برغبة العميل القوية في سداد القرض وفوائده، حتى اثنا الازمات في أوقات الكساد، وان التركيز على دراسة هذا العنصر يبدو أكثر أهمية في ظروف الكساد وفي حالة الشركات والمؤسسات الصغيرة الحجم، لان العامل الشخصي هنا له اكبر تأثير على مجريات الأمور.

المقدرة:[3]CAPACITY وهي باختصار قدرة العميل على تحقيق الدخل وبالتالي قدرته على سداد القرض والالتزام بدفع الفوائد والمصروفات والعمولات ومعايير القدرة احد اهم المعايير التي تؤثر في مقدار المخاطر التي يتعرض لها المصرف عند منح الائتمان.

رأس المال:CAPITAL لرأس المال دور أساسي في حماية الدائن من تعرضهم لخسارة جسيمة فكلما كبرت حجم رأس المال كلما قلت الاحتمالات ان تصل الخسائر الى حقوق الدائنين، وخلال دراسة هذا العنصر ينبغي التركيز على تحليل نسب المديونية وتحويل الأموال الذاتية والأموال المقترضة وعدم التأكد من تخطي نسب المديونية للمعايير المعروفة في الصناعة، فاذا كان راس المال يتمتع بالملاءة فان ذلك يشجع ادارة البنك على اتخاذ قرار إيجابي يمنحه الائتمان للعميل.

الضمانات:COLLABERAL تعتبر الضمانات نوع من الحماية أو التأمين للبنك من مخاطر التوقف عن السداد فهي تعتبر ضمانات تكميلية، استعمالا لعنصر الثقة المتوفرة أصلا، الا انه يمكن اعتبارها مصدرا رئيسيا للائتمان ودرء مخاطر الائتمان فقط في حالة كونها ودائع مقيدة لتغطية قرض معين.

الظروف الاقتصادية:ECONOMICAL CONDITIONS لا شك ان وجود ازدهار اقتصادي في قطاع معين او في بلد معين يدفع بالبنوك الى اتخاذ سياسة تسليف منفتحة فانه ينبغي ان يقوم محلل الائتمان بدراسة الأحوال الاقتصادية المالية المستقبلية ومدى تأثيرها على أوضاع المقترض ويتضمن بذلك دراسة ظروف المنافسة في السوق وما مدى تاثيرها على الأوضاع المالية للمقترض من حيث حجم المبيعات والقدرة على تحقيق الإيرادات

[1]- طارق طه، **إدارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 471.

[2]- مروان النخلة، 22 شباط 10 ص 20 .

[3]- رايس مبروك و أ رايس عبد الحق، **أبحاث اقتصادية وإدارية**، العدد 13 جوان 2013 ص 253.

عناصر ادرة الائتمان

Elements Of Credit Management

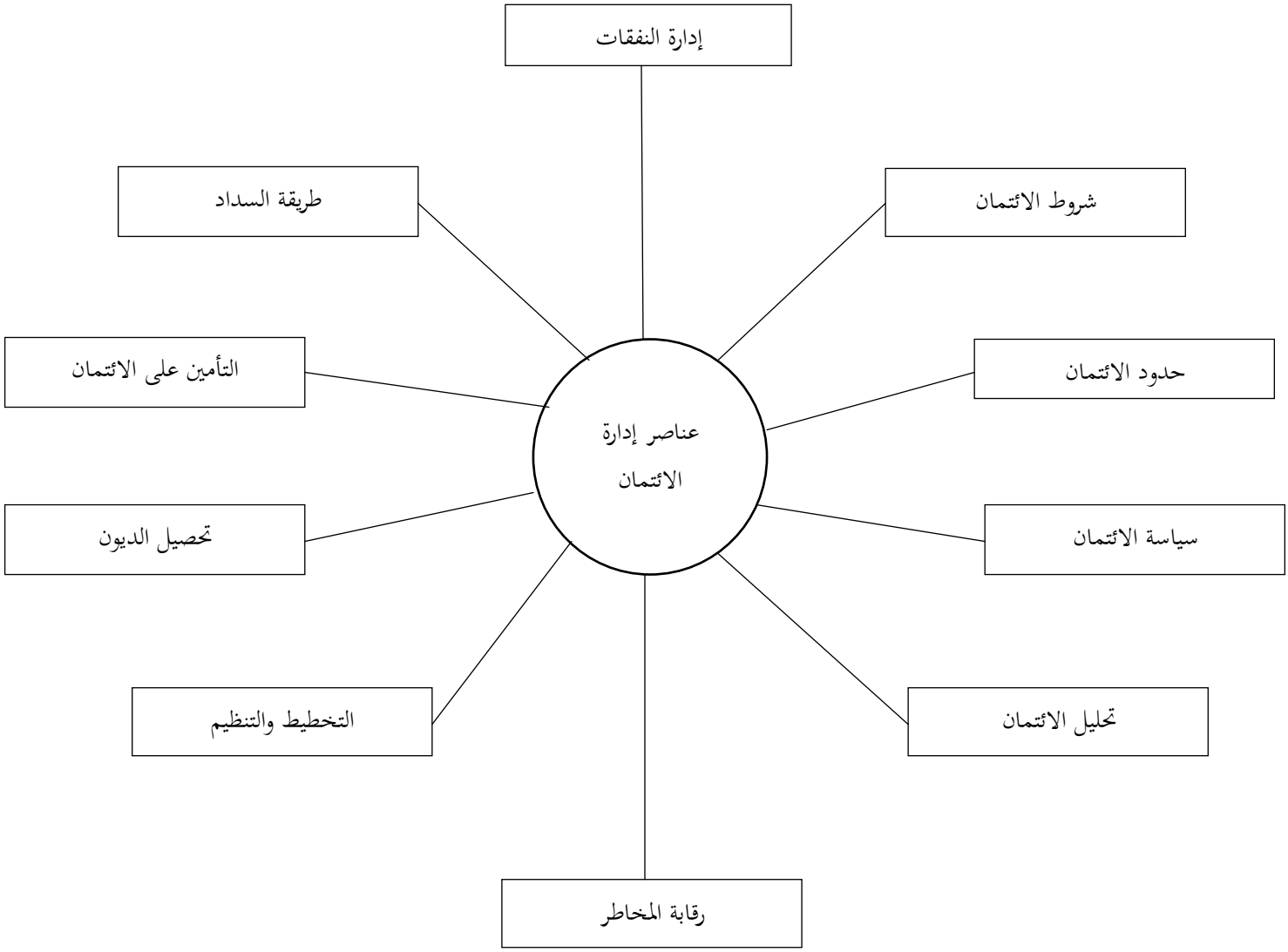

المصدر: د. مروان النحلة 22 شباط 10.

الفرع الثاني: النسب المستخدمة في منح الائتمان

وبشكل عام فان مجموعة النسب المالية التي تهتم بها إدارة الائتمان المحلل الائتماني تؤخذ التصنيف الاتي:

أولا: مجموعة نسب السيولة :[1]

✓ **نسبة التداول:** [2]

تحسب نسبة التداول من خلال قسمة الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة وعلى وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

لقد اعتبرت نسبة (1/2) مقبولة من قبل إدارة الائتمان و أصبحت هذه النتيجة هي المعيار المتفق عليه في التعاملات المصرفية في غالبية البنوك التجارية لانها تمثل حد الأمان الذي يضمن للبنك قدرة العميل على تسديد ما بذمته من ائتمان قصير الاجل .

فزيادة النسبة عن (1/2) تعطي الحق لإدارة الائتمان في تجسيد حالة القبول لديها في حين انخفاض النتيجة عن (1/2) سوف تعطي للعميل درجات ثقة اقل و بالتالي فهو عميل يحمل لإدارة الائتمان درجات مخاطرة اكبر .

✓ **نسبة التداول السريعة :**

و تحسب نسبة التداول السريعة و فق العلاقة الاتية :[3]

$$\text{نسبة التداول السريعة} = \frac{\text{الموجودات المتداولة – المخزون السلعي}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

المعيار الذي اعتمدته البنوك كمؤشر قياس و هو (1/1) عند ارتفاع النسبة يزيد من الضمان الذي تطلبه إدارة الائتمان لان ذلك يعطيها تأكيدا من ان العميل قادر على تسديد التزاماته الجارية .

✓ **الذمم المدينة :**

يمكن تحديد سيولة الذمم المدينة وفق العلاقة الاتية :

$$\text{نسبة سيولة الذمم المدينة} = \frac{\text{الذمم المدينة} * 360 \text{ يوم}}{\text{المبيعات الأجلة السنوية}}$$

[1]– حمزة محمود الزبيدي، **مرجع سابق**، ص 267.

[2]– حمزة محمود الزبيدي، **مرجع سابق**، ص 267.

[3]– خالد محمود الكحلوت، **مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني** ، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية غزة ،ص35.

و يقصد بالذمم المدينة رصيد اخر المدة الذي لم يحصل بعد اما المبيعات الآجلة فتمثل سياسة البيع الاجل بينما تعبر (360) يوم عن طول السنة المالية .

و في الحالة التي يتعذر على إدارة الائتمان فيها الحصول على المبيعات الآجلة السنوية يمكن تعويضها بصافي المبيعات .

و تعكس نتيجة هذه النسبة طول الفترة الزمنية التي تتحول فيها الى الذمم المدينة الى نقدية من خلال التحصيل و لذلك فكلما انخفضت نتيجة النسبة كلما عبرت عن سيولة جيدة و العكس صحيح .

معنى ذلك ان انخفاض النسبة عن معيار المقارنة يعطي مؤشرا مقبولا لادارة الائتمان من ان العميل يتسم بكفاءة جيدة بشان سياسة البيع الاجل التي يعتمدها و له كفاءة في تحصيل مستحقاتها مما يعني قدرته في توليد النقد الذي يدعم و يغذي السيولة مما يكون لديه استعداد جيد للتسديد .

✓ **سيولة المخزون السلعي :**[1]

تدعم إدارة الائتمان و جهة نظرها عن سيولة العميل من خلال تحليل و تحديد سيولة المخزون السلعي لديه و ذلك من خلال اختبار مدى قدرة المخزون السلعي في توليد النقد بعد ان تتم عملية البيع .

و تحدد سيولة المخزون السلعي من خلال العلاقة الاتية :

$$\text{نسبة سيولة المخزون السلعي} = \frac{\text{المخزون السلعي} * 360 \text{ يوم}}{\text{كلفة البضاعة المباعة}}$$

فترة الاستثمار في المخزون السلعي و مضاعفة قدرة العميل في دعم السيولة من خلال تحريك المخزون السلعي باتجاه عملية البيع مما يعني زيادة النقد المتولد و بذلك تزداد قدرته في تسديد ما عليه من التزامات مالية مستحقة و يتجنبه مخاطر العسر المالي .

لذلك فان ما يهم إدارة الائتمان هو ان تتسم هذه النسبة بالانخفاض لان ذلك يعكس مدى فاعلية سياسة البيع لدى العميل المحتمل و قدرته في توليد النقد .

ثانيا : مجموعة النسب الربحية

يمكن التعرف على الربحية من خلال عدد من النسب المالية أهمها :[2]

✓ **نسبة الهامش :**

تعكس هذه النسبة مستوى ربحية الدينار الواحد من المبيعات المتحققة و لذلك كلما زادت نسبة الهامش لدى العميل كلما زادت ربحيته و تحسب نسبة الهامش من خلال العلاقة الاتية :[3]

[1] – خالد محمود الكحلوت، **مرجع سابق** ،ص 36.

[2] – حمزة محمود الزبيدي، **مرجع سابق**، ص 275.

[3] – ايمان البحرو، **مرجع سابق** ، ص 91.

$$\text{نسبة الهامش} = \frac{\text{صافي ربح العمليات}}{\text{صافي المبيعات}}$$

ان ارتفاع النسبة قياسا بالمؤشرات المعيارية تعطي دلالة لإدارة الائتمان على ان العميل المحتمل قادر على تحقيق الأرباح ويتسم بكفاءة في إدارة كافة عناصر التشغيل مما يضمن مصدرا دائما للنقد الامر الذي تجعل قدرته في تسديد و تغطية ائتماناته عالية .

✓ **معدل العائد على حق الملكية :**

تحسب هذه النسبة من خلال العلاقة النسبية الاتية :

$$\text{معدل العائد عل حق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الفائدة و الضريبة}}{\text{حق الملكية}}$$

✓ **معدل العائد على الاستثمار (القابلية الارادية) :**

يحسب هذا المعدل من خلال العلاقة النسبية الاتية :

$$\text{معدل العائد على الاستثمار} = \frac{\text{صافي ربح العمليات}}{\text{الاستثمار}}$$

و يقصد بصافي ربح العمليات صافي الربح قبل الفائدة و الضريبة اما الاستثمار فانه يعني مقدار الموجودات التي استخدمت فعلا في انتاج الربح التشغيلي .

و يعكس هذا المعدل مدى قوة العميل (الفرد أو شركة الأعمال) و قدرته في استغلال الأموال المتاحة للاستثمار لديه في خلق و انتاج الربح التشغيلي و لذلك كلما زاد المعدل عن معايير المقارنة كلما عبر ذلك عن كفاءة الإدارة في استغلال محفظة الاستثمار و أيضا يبين قدرة العميل في الحصول على قروض من بنوك مختلفة و بأسعار فائدة منخفضة .

✓ **معدل العائد على المتاجرة بالملكية:**

ينشا هذا المعدل في الشركات المرفوعة أي الشركات التي تلجا إلى القروض وعادة ما يطلق على هذا المؤشر بمعدل العائد المتولد عن الرفع المالي.[1]

يحسب هذا المعدل من خلال العلاقة التحليلية الآتية :

$$= (\text{معدل العائد على الاستثمار} - \frac{\text{متوسط الكلفة للقروض}}{\text{أموال غير الملاك}}) \left(\frac{\text{أموال غير الملاك}}{\text{حق الملكية}}\right)$$

[1] – إيمان حابس، **مرجع سابق**، ص 85.

ثالثا : مجموعة نسب توازن الهيكل التمويلي :

ان تحليل مجموعة النسب هذه سوف تضمن تحقيق ثلاثة غايات مهمة لإدارة الائتمان و هي :

✓ تعزيز نظرة المقرضين الى حق الملكية او الأموال التي يوفرها الملاك و من انها توفر لهم حد الأمان لتسديد ما بذمة العميل عند الاستحقاق ؛

✓ عندما يزداد التمويل بالمديونية فان الملاك قادرين على السيطرة على الإدارة باستثمارات قليلة ؛

✓ اذا ما حقق العميل أرباح تفوق كلفة المديونية ممثلة بالفوائد فان العائد على حق الملكية سوف يزداد ضمن ما يعرف بالمتاجرة بحق الملكية .

و اهم نسب هذه المجموعة هي :

✓ **نسبة القروض الى مجموع الأموال :**

و يطلق على هذه النسبة نسبة الرافعة المالية و تشير هذه النسبة عن مدى الذي لجا اليه العميل في تمويل استثمارات التشغيل (الموجودات) من أموال الغير أي حدود مساهمة الدائنين في تمويل عمليات العميل الداخلية تحسب هذه النسبة وفق العلاقة النسبية التالية:[1]

$$\text{نسبة القروض مجموع الأموال} = \frac{\text{القروض}}{\text{الأموال (الموجودات)}}$$

✓ **نسبة القروض الى حق الملكية :**

تحسب هذه النسبة من خلال العلاقة الاتية :

$$\text{نسبة القروض الى حق الملكية} = \frac{\text{مجموعة القروض}}{\text{حق الملكية}}$$

✓ **نسبة هيكل راس المال :**

يعكس مقدار المخاطر المالية التي يتعرض لها العميل ارتفاع النسبة يزيد من مخاطر العسر المالي التي يتعرض لها العميل الامر الذي يجعل قرار إدارة الائتمان متحفظا نحو العملاء الذين تزداد لديهم نسبة هيكل راس المال وتحسب هذه النسبة وفق

$$\text{نسبة هيكل راس المال} = \frac{\text{القروض طويلة الاجل}}{\text{مجموع هيكل راس المال}}$$

✓ **معدل تغطية الفوائد:**

ويحسب هذا المعدل من خلال العلاقة النسبية التالية:

[1]- حمزة محمود الزبيدي، **مرجع سابق**، ص 282.

$$\text{معدل تغطية الفوائد} = \frac{\text{صافي الأرباح قبل الفوائد}}{\text{الفوائد}}$$

ان هذا المعدل يعكس المدى المسموح به لأرباح العميل المحتمل بالانخفاض دون ان تتأثر قدرته في تسديد ما عليه من التزامات ودون ان يصاب باضطراب في السيولة.

رابعا: مجموعة نسب النشاط والفعالية:

تهتم إدارة الائتمان في البنك التجاري بمدى نشاط العميل وفاعلية أدائه في تحريك موارد التشغيل المختلفة من المخاطر وتيسر على إدارة الائتمان في اتخاذ القرار بمنح العميل الائتمان الأفضل.[1]

✓ **معدل دوران الذمم المدينة :**

نحسب هذه النسبة وفق العلاقة الاتية:

$$\text{معدل دوران الذمم المدينة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{رصيد الذمم المدينة}}$$

✓ **معدل دوران المخزون السلعي:**

لتبين مدى قدرة العميل في تسبيل ما يمتلكه من مخزون سلعي وبالتالي يضمن سيولته ويحد من مخاطر العسر المالي ولذلك كلما زاد المعدل كلما قلت احتمالات العسر المالي.

يتم حساب المعدل من خلال العلاقة النسبية التالية:

$$\text{معدل دوران المخزون السلعي} = \frac{\text{كلفة البضاع المباعة}}{\text{متوسط المخزون السلعي}}$$

✓ **معدل دوران الموجودات** :يعكس هذا المعدل مدى الكفاءة التي يتمتع بها العميل في استغلال الموارد المتاحة لديه ممثلة بما يملكه من موجودات في خلق المبيعات ولذلك كلما زاد المعدل كلما عكس ذلك ارتفاع في مستوى إنتاجية الاستثمار لدى العميل مما يحد من المخاطر التي يمكن يتعرض لها العميل وبالتالي تيسر عملية منح الائتمان وما يطلبه من أموال إضافية.[2]

يحسب المعدل من خلال العلاقة النسبية التالية:

$$\text{معدل دوران الموجودات} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{الموجودات}}$$

[1]- حمزة محمود الزبيدي، **مرجع سابق**، ص 286.

[2]- حمزة محمود الزبيدي، **مرجع سابق**، ص 282-283.

خامسا: مجموعة نسب السوق

هناك الكثير من النسب المالية التي تكون مجموعة نسب السوق الا ان أهمها:

✓ **ربحية السهم الواحد:**

تعتبر ربحية السهم الواحد أحد المؤشرات المالية التي تهتم إدارة الائتمان في البنك التجاري عندما تهتم بالمعلومات التي تسبق اتخاذ القرار الائتماني.[1]

وتحسب ربحية السهم الواحد من خلال العلاقة الاتية:

$$\text{ربحية السهم الواحد} = \frac{\text{صافي الربح بعد الفائدة و الضريبة}}{\text{عدد الأسهم}}$$

ان ارتفاع ربحية السهم الواحد تعطي القدرة في تحديد مؤشر قوة للعميل كما انها تعكس حركة مقبولة للاستثمار داخل شركة العميل طالب الائتمان و بالتالي كلما كانت ربحية السهم عالية كلما أعطت مؤشرا قويا لإدارة الائتمان في منح العميل الائتمان بالمقدار الذي يطلبه.

✓ **نسبة القيمة السوقية للسهم لقيمته الدفترية :**

تحسب قيمة النسبة من خلال العلاقة النسبية التالية :

$$= \frac{\text{القيمة السوقية للسهم}}{\text{القيمة الدفترية}}$$

تحدد القيمة الدفترية للسهم العادي من خلال قسمة القيمة الاسمية للاسهم العادية مضافا اليها احتياطي الأرباح على عدد الأسهم .

✓ **عائد التوزيعات للسهم :**

تهتم إدارة الائتمان بتحديد العائد النقدي الموزع للسهم الواحد اذ ان هذه النسبة تساعد في الحكم على مدى إمكانية الاستثمار المستقبلية داخل شركة العميل فاذا كانت هذه النسبة مرتفعة فان ذلك يعكس الرغبة القوية لدى إدارة الائتمان في اقراض العميل دون تخوف من مشاكل العسر المالي المحتملة و العكس صحيح أيضا و يكون حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية : [2]

$$\text{عائد التوزيعات} = \frac{\text{مقسوم الأرباح الموزعة}}{\text{قيمة الأسهم الاسمية}}$$

[1]- حمزة محمود الزبيدي، **مرجع سابق**، ص 290-291.

[2]- حمزة محمود الزبيدي، **مرجع سابق**، ص 292-293.

المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية

المطلب الأول :عرض الدراسات السابقة :

1. **خالد محمود الكحلوت 2005**، مدى اعتماد المصاريف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني، وقد اعتمدت الدراسة على استبيان تم تصميمها خصيصا لخدمة لهذه الدراسة شملت كافة البيانات المطلوبة من اجل قياس درجة الاعتماد على التحليل المالي والعوامل المؤثرة في ذلك وقد توصلت الدراسة الى مجموعة نت النتائج من بينها:

- التعرف على اهم النسب المالية التي يستخدمها المصارف التجارية في فلسطين، العمل على وضع تصور لحل المشكل الذي يعيق التحليل المالي في المصارف العملة في فلسطين؛
- كل محللي الائتمان في المصارف العاملة في قطاع غزة يطلبون معلومات مالية من الشركات التي تتقدم بطلب الحصول على ائتمان، ولكن الغالبية منهم لا يستخدمون التحليل المالي، مما يعني ان درجة الاعتماد على التحليل المالي لأغراض اتخاذ قرار منح الائتمان ضعيفة جدا؛
- لا يوجد ادراك لدى غالبية محللي الائتمان في المصارف العاملة في قطاع غزة بدور واهمية التحليل المالي باستخدام النسب في عملية صنع القرار الائتماني، وانهم يستغنون عن اجراء التحليل المالي في ظل وجود ضمانات عينية ومالية كافية.

2. **دكتور عبد العزيز دغيم , و الدكتور ماهر الأمين و ايمان انجرو** : التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري و هي مجلة لجامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية ،سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية المجلد (28) العدد (3) 2006 و تهدف الى شرح مفهوم الائتمان واسسه ومعاييره و كذلك التعرف على عناصر الأساسية للتحليل الائتماني و تباين أهمية تحليل البيانات المالية لطالب الإقراض في الكشف و التحقق من سلامة مركزه المالي و جدارته الائتمانية و قدرته على سداد التزاماته بعد الحصول على الائتمان المطلوب و لقد توصلوا للنتائج التالية :

- عدم اعتماد المصرف على نظام موضوعي و فعال لتصنيف مخاطر الائتمان بقصد تقليص اثار الشخصية والحكمية , و بهدف تحديد الفئة التي يقع ضمنها القرض و بالتالي مستوى المخاطر المصاحبة له ؛
- يقوم الفرع بتنظيم بيان بالسيولة بشكل يومي , يرسل الى الإدارة العامة , و يعد هذا الاجراء ضروريا و ذلك حتى يتم التأكد من ان طلبات السحب دون أي تأخير .

3. **دراسة إيمان انجرو** : **2007** : التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عمليات الاقراض – جامعة تشرين , تهدف هذه الدراسة الى شرح مفهوم الائتمان و اسسه و معاييره و كذلك التعرف على العناصر الأساسية للتحليل الائتماني وتباين أهمية تحليل البيانات المالية لطالب الإقراض في الكشف و كذلك يهدف الى ابراز اهمية متابعة الائتمان بعد منحه للتحقق من استمرار العميل في وضع يمكنه من تسديد الأقساط المستحقة و لقد توصل الى النتائج التالية :

✓ ان هناك مجموعة من العوامل المترابطة و المتكاملة التي تؤثر في اتخاذ القرار الائتماني في أي مصرف , بعضها يرتبط بالعميل طالب الائتمان , و بعضها الاخر يرتبط بالمصرف , و البعض الاخر يرتبط بالتسهيل الائتماني نفسه ؛

✓ وجود ان هناك نصا لتنصيف مخاطر الائتمان بحيث يرشد بها المسؤولون العاملون لدى اتخاذ قراراتهم الائتمانية بقصد تقليص اثار التحيز الشخصي المتخذ الى حدها الأدنى و قد تعرض النموذجين من نظم تصنيف مخاطر الائتمان الأول يبين معايير على مؤشرات كمية تتمثل في مجموعة من النسب المالية التقليدية و الثاني يبين معاييره على مؤشرات ذات طبيعة نوعية .

4. **وليد زكرياء صيام**، مدى إدراك محللي الائتمان لمخاطر إجراءات المحاسبة الخلاقة و للإجراءات المناسبة للكشف عنها في البنوك التجارية الأردنية ،المجلة الأردنية في إدارة الأعمال , المجلد 5 , العدد 2 , 2009 , و تهدف هذه الدراسة الى تعرف مدى إدراك محللي ائتمان في البنوك التجارية الأردنية لمخاطر إجراءات المحاسبة الخلاقة و تعرف ماهية المحاسبة الخلاقة (الإبداعية) و إجراءاتها عند التقدم بطلب الائتمان مصرفي من البنوك التجارية الأردنية و كذلك تعرف مدى ادراك محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية للإجراءات المضادة لإجراءات المحاسبة الخلاقة و ادارتها وايلاءها العناية اللازمة توصل إلى النتائج التالية :

- يدرك محللو الائتمان في البنوك التجارية الأردنية بدرجة كبيرة مخاطر إجراءات المحاسبة الخلاقة عند اتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي , حيث بلغ الوسط الحسابي لمدى الإدراك (4,023) درجة و بانحراف معياري متدني نسبيا , إذ بلغ (0,786) ؛
- تتوافر لدى محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية درجة مرتفعة من الإدراك لإجراءات المضادة لإجراءات المحاسبة الخلاقة و إدارتها و ايلائها العناية اللازمة , حيث بلغ الوسط الحسابي لأدراك محللي الائتمان لهذه الإجراءات (4,058) درجة , في حين كان الانحراف المعياري (0,781) , و هو انحراف متدني نسبيا .

5. **أ.م.د. إبراهيم محمد علي الجزراوي، م.م. نادية شاكر النعمي**، تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة ،مجلة الإدارة والاقتصاد العدد 83 / 2010 وتهدف الى استخدام التحليل المالي في تحليل الائتمان المصرفي كأداة تحليلية للتخطيط والرقابة وتقويم الأداء واخاد القرارات المالية الرشيدة وكذلك اظهار أثر التحليل الائتماني على أداء أنشطة المصاريف التجارية في العراق وبشكل خاص نشاط مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار للمدة 2005- 2007 المالية وتوصلت الى النتائج التالية:

- ان مؤشرات راس المال كانت جيدة مقارنة بالائتمان النقدي والاستثمارات خلال المدة، وهذا دليل على قوة رأس المال كونه يمثل الضمان الأول لمواجهة وتحمل أي نوع من أنواع الخسائر في حالة حدوثه؛
- سعي المصرف الى القيام بتوجيه أمواله واموال مودعيه الى الاستثمارات والائتمان بوصفها من أكثر موجودات المصرف العاملة والمولودة للدخل (استخدمت المعايير).

6. **دراسة حابس ايمان , 2011** : دور التحليل المالي في منح القروض , جامعة ورقلة , تهدف هذه الدراسة الى شرح مفهوم الائتمان و اسسه و معاييره و كذلك التعرف على العناصر الأساسية للتحليل الائتماني و تباين أهمية تحليل البيانات المالية لطالب الائتمان في الكشف و التحقق من سلامة مركزه المالي و جدارته المالية و قدرته على سداد التزاماته بعد الحصول على الائتمان المطلوب و كذلك وضع سياسة ملائمة تسمح بالتخفيف من اثار عدم السداد بعد وقوعه ولقد توصل الى النتائج التالية :

- يمكننا الكشف عن الأسباب الحقيقية للاختلال التوازن المالي للمؤسسة ؛
- نعم تعتمد البنوك بنسبة كبيرة على التحليل المالي لترشيد قراراتها الائتمانية .
- تتوافر لدى محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية درجة مرتفعة من الإدراك لإجراءات المضادة لإجراءات المحاسبة الخلاقة و إدارتها و ايلائها العناية اللازمة , حيث بلغ الوسط الحسابي لأدراك محللي الائتمان لهذه الإجراءات (4,058) درجة , في حين كان الانحراف المعياري (0,781) , و هو انحراف متدني نسبيا .

7. **دراسة فواز فاضل جدعان الشمري , 2013** : حول اثر المعايير الانتمائية على تحسن جودة المعلومات المحاسبية , تنبع أهمية الدراسة من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها , كما تبرز أهميتها من أهمية القطاع الذي ستتناوله للاقتصاد الكويتي , و هو القطاع المصرفي الذي يمكن له الاستفادة , من نتائج هذه الدراسة و تأتي أهمية الدراسة من أهمية المعايير الائتمانية كاستراتيجية أصبحت تمثل موردا استراتيجيا تعتمد عليها البنوك للتعامل مع ظروف السوق عند اتخاذ قرارات منح الائتمان , اذ يتوجب على البنوك ان تقف على عمليات الائتمان التي تم منحها للعملاء , و ذلك قبل اتخاذ قرار منح قروض جديدة يعني الوقوف على حقيقة وضعها الائتماني و توصلا الى النتائج التالية :

- أن اثر شخصية العميل و سمعته واخلاقه، و الطاقة (القدرة) الافتراضية للعميل كان سالبا على ملائمة جودة المعلومات المحاسبية في البنك الأهلي المتحد ؛
- وجود أثر إيجابي لراس المال والسيولة المتوفرة لدى العميل على ملائمة جودة المعلومات المحاسبية في البنك الأهلي المتحد.

المطلب الثاني: مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية

أولا: أوجه التشابه

تتشابه الدراسات السابقة فيما بينها في العينة المختارة فمعظم هذه الدراسات تركز دراستها على البنوك التجارية وعلى ضرورة الحصول على المعلومات اللازمة لوضع قرار مالي او اداري او ائتماني خالي من مخاطر عدم الرقابة تتشابه أيضا ، من جانب آخر تحليل النتائج المتحصل عليه من الدراسة الميدانية للموضوع، وفي ما يخص النتائج فان معظم الدراسات توصلت انه من الضروري تطبيق سياسة البنك المتعلقة بمراحل وشروط منح الائتمان ليكون قرار منح الائتمان سليم.

ثانيا: أوجه الاختلاف

تختلف الدراسات السابقة فيما بينها من حيث الهدف منها هو شرح مفهوم الائتمان واسسه ومعاييره وأخرى تهدف الى تعرف مدى ادراك محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية لمخاطر إجراءات المحاسبة الخلاقة فكل دراسة تحدد هدفها

بناءا على طبيعة الموضوع، كما نجد الاختلاف من حيث طريقة معالجة المعطيات فمنها من اعتمدت في الدراسة على الاستبيان ومنها من اعتمدت على الميزانيات المالية وحساب المؤشرات كما نرى ان كل دراسة مختلفة عن الأخرى في جانب معين وبالتالي نجد كل دراسة لها نتائجها الخاصة مرتبطة بموضوع الدراسة وبالنسبة لجديد دراستنا التي تدور حول ممحددات التمويل البنكي للمشاريع الاستثمارية في الجزائر، بحيث قمنا بتحليل الميزانيات وحساب المؤشرات في البنك الجزائر الخارجي بتقرت واعتمدنا في تحليل النتائج المتحصل عليها بحساب النسب والمؤشرات باستخدام برنامج EXCEL للوصول الى مدى صحة أو نفي فرضيات الدراسة.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل حاولنا الالمام بمعايير الائتمان المصرفي فقمنا بالتطرق الى مفهوم الائتمان المصرفي الذي يعد الثقة التي يليها البنوك للعميل حيث يضع تحت تصرفه مبلغ من المال، وتطرقنا أيضا الى أهمية الائتمان المصرفي واسس منح الائتمان وكذاك إجراءات منح الائتمان التي يقوم عليها هذا لأخير في البنوك التجارية.

كما تطرقنا أيضا الى معايير منح الائتمان والتي على أسسها يتم تقييم المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها العميل، وتم التوصل الى ان على البنوك التجارية ان تتيح المعايير اللازمة بطريقة سليمة ودقيقة من اجل ضمان سلامة الائتمان.

الجـانب التطبيقـي

تمهيد :

يتضمن هذا الفصل الدراسة التطبيقية للموضوع والمتمثل في محددات التمويل البنكي للمشاريع الاستثمارية في الجزائر والتي من خلالها نتعرف على معايير منح الائتمان التي يعتمدها البنك الخارجي الجزائري وكالة تقرت التي تحمل رقم 088، حيث تم اتخاذ إنشاء محطة خدمات، نشاطها الرئيسي توزيع المخزون غسل وتشحيم السيارات وخدمات أخرى كمثال للدراسة وسنتطرق لذلك كما يلي:

المبحث الأول: الإجراءات والطريقة المستخدمة

المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج

المبحث الأول: الإجراءات والطريقة المستخدمة في الدراسة

تلعب الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية دورا مهمافيتوضيح أهمية المعلومات ومصداقيتها من حيث جمعها ودراستها وتحليلها مما يعطي للبحث قيمة علمية، ومن خلالها يتسنى للباحث اثبات ونفي فرضياته، وكذلك استنتاج نتائج في نهاية البحث.

هذا ما سنتطرق اليه في هذا البحث حيث نوضح في المطلب الأول لمحة حول البنك الجزائري الخارجي وكالة تقرت، وسنرى في المطلب الثاني الأدوات المستخدمة فيها.

المطلب الاول: بطاقة تعريفية لوكالة 088 تقرت

أولا: تعريف الوكالة " Agence / 088 / TGGT "

البنك الجزائري الخارجي في قانونه التنظيمي له الحق في إقامة فروع له ووكالات داخل التراب الوطني وخارجه، ومن بين هذه الوكالات في الجزائر نجد وكالة تقرت التي نشأت في سنة 1986م وكان مقرها ان ذاك بحي باعلوش، بحيث تم نقل مقرها الى ساحة هواري بومدين في يوم الاثنين 23 شعبان 1421 هـ الموافق لـ 20 نوفمبر 2000 م وكان ذلك عل يد السيد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بهدف توسع نشاط البنك وخدمة زبائنها، حيث انها تابعة للمديرية الجهوية لولاية ورقلة، يشتغل بالوكالة 20 موظف بالإضافة الى المدير.

ثانيا: مهام البنك الجزائري الخارجي – وكالة تقرت –[1]

تقوم وكالة تقرت بعدة مهام واعمال في ما يخص عمليات الصرف، القرض وغيرها من المهام التي نلخصها فيما يلي:

- تسير العلاقات التجارية بصفة ديناميكية مع الزبائن.
- تسهر على اعداد وتحليل وكذا تسيير الملفات المتعلقة بالقروض التي تمنح للخواص او المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة؛
- فتح حسابات بنكية تختلف الزبائن سواء اشخاص طبيعيين او معنويين؛
- اقراض البنك للمنشآت الصناعية الخاصة؛
- تمويل نشاطات القطاع العام الصناعي والتجاري وكذا الخاص؛
- تمويل الاستثمارات الإنتاجية؛
- قبول الودائع؛
- تحصيل العمالات الصعبة؛
- تحصيل القروض السندية، ضمان حسن التنفيذ والتسديد، تنفيذ العمليات المالية مع الخارج؛
- تمويل سلفيات وتسبيقات على أساس ضمانات أو بدونها؛
- استقبال التسديدات نقدا او عن طريق الشيكات؛
- التمويل بشتى الطرق لعمليات التجارة الخارجية.

[1]- وثائق من بنك الجزائري الخارجي، وكالت تقرت

ثالثا: المحيط الخارجي للبنك الجزائري الخارجي – وكالة تقرت –

يعتبر المحيط الكلي الذي تنشط فيه وكالة تقرت مكونات البيئة الخارجية للوكالة بالمنطقة الجغرافية الموجودة بها بكل عناصرها من عملاء المجتمع المحيط بها والمدينة والدولة ممثلة بالحكومة والبنك المركزي ويمكن ذكرها كما يلي:

- البنوك المنافسة والوكالات التابعة لها، البنك المركزي؛
- البيئة الاقتصادية، أسواق المال والعوامل التكنولوجية؛
- العملاء سواء اشخاص طبيعيين او معنويين كالمؤسسات الاقتصادية ومن أهمها سوناطراك؛
- القوانين المالية والحكومة؛

ونظرا لكون البنك الجزائري الخارجي من مهامه الأساسية تطوير العلاقات الاقتصادي مع الخارج وهذا ما ينطبق على وكالاته لذلك يتعدى محيط وكالة تقرت التراب الوطني في تعامله الى الدول الأخرى من خلال التجارة الخارجية (تصدير واستراد).

رابعا: الهيكل التنظيمي للوكالة[1]

تقع الوكالة محل الدراسة، تحت سلطة مدير يتولى تسيير شؤونها، وترتبط إداريا بالمديرية الجهوية، تماشيا مع الشكل الخارجي للشبكة وهي تتكون من الإدارات التالية:

- مديرية الوكالة؛
- مركز المحاسبة؛
- الأمانة العامة؛
- مصلحة العلاقات مع الزبائن؛
- مصلحة المنتجات البنكية، وتتكون من فرع عمليات الصندوق وفرع المحافظة المالية؛
- مصلحة التسيير الإداري، وتتكون من فرع تسيير الوسائل وفرع الاعلام الآلي والمحاسبة؛
- مصلحة الالتزامات، وتتكون من فرع إدارة الالتزامات، فرع متابعة الموارد وفرع المنازعات؛
- مصلحة التجارة الخارجية.

ويمكن عرض التنظيم الهيكلي للوكالة كما يلي:

[1]- وثائق من بنك الجزائري الخارجي، وكالة تقرت

الشكل رقم (2-1): الهيكل التنظيمي لوكالة تقرت

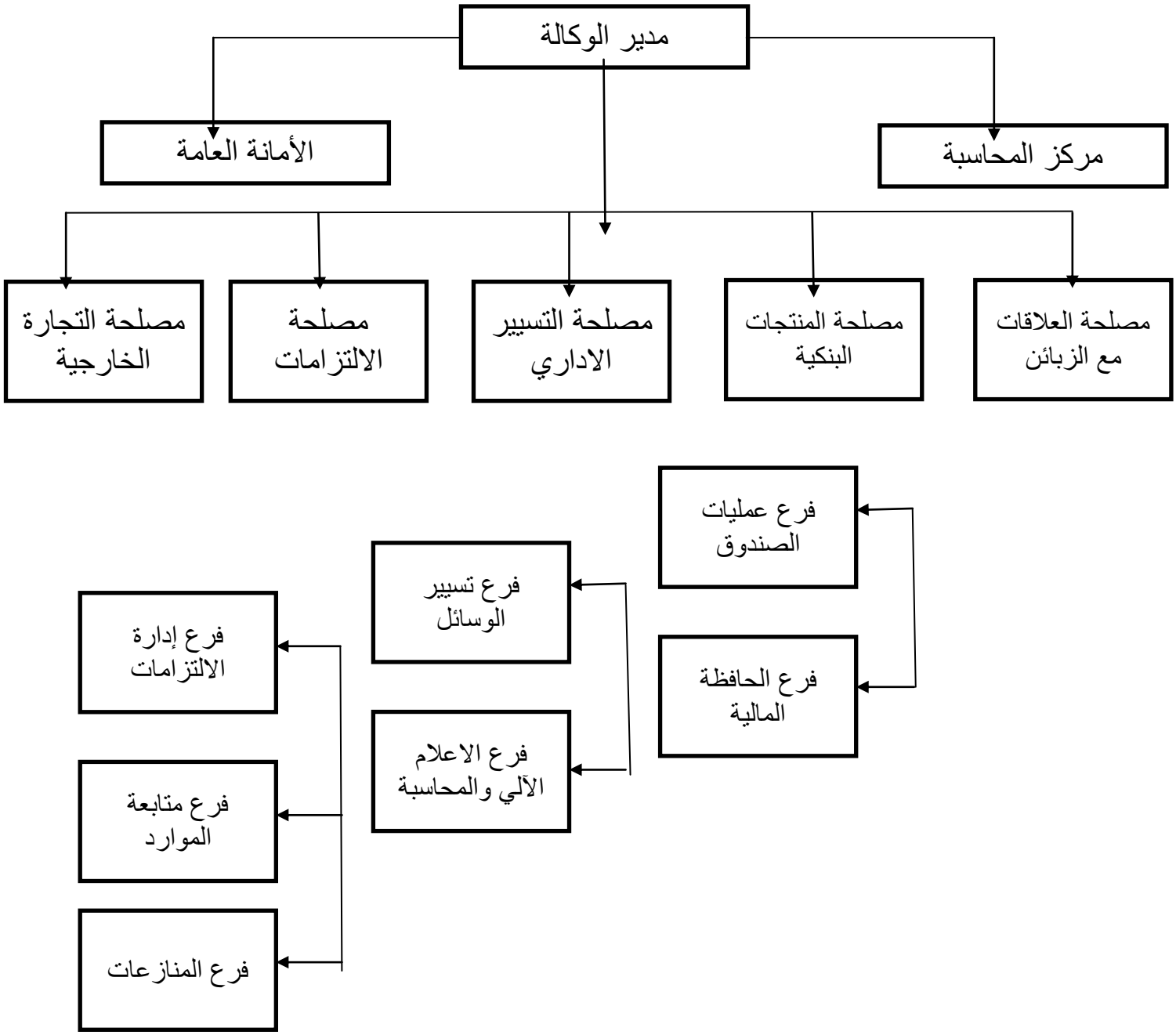

المصدر: بنك الجزائر الخارجي – وكالة تقرت-

خامسا: مهام مختلف مصالح الوكالة

1- مهام مدير الوكالة:

هو الموظف الأعلى درجة في الوكالة، يعين اعتمادا على خبرته وكفاءته، اذ يشرف على كل المصالح الموجودة فيها وله مهام عديدة يقوم بها نذكر منها مايلي:

- تثمين وتطوير القيم التجارية للوكالة؛
- يقوم باستقبال الزبائن والمتعاملين مع البنك عند الحاجة للاستفسار عن امر ما، او بتقديم الشكوى؛
- السهر على تقديم المردودية المثلى لخزينة الوكالة؛
- السهر على متابعة الالتزاماتو احترام تطبيق الإجراءات الإدارية والمحاسبية المعمول بها؛
- يلزم توقيعه في بعض المعاملات مثل: الموافقة على تقديم قرض مهما كان نوعه (استثمار او استغلال) كما يلزم توقيعه عند تقديم شيكات مضمونة، والتوقيع كذلك على الوثائق المحاسبية؛
- اعداد وتقديم تقارير دورية لنشاط وكالته على شكل لوحات قيادة.

2-مهام مصلحة العلاقات مع الزبائن:

يعد العاملين لهذه المصلحة هم اول المخاطبين للزبائن على مستوى الوكالة، حيث ان مهامها تكمن في:

- فتح مختلف الحسابات البنكية لمختلف زبائن الوكالةسواءا كان الشخص طبيعي او معنوي؛
- جمع ودراسة الملفات الخاصة بمختلف القروض سواء؛
- قيام برقابة حول المعلومات المقدمة من طرف الزبائن؛
- تحليل مردودية الزبائن.

3- مهام مصلحة الإنتاجية البنكية:

3-1- دائرة عمليات الشباك: مكونة من الشباك الرئيسي وشبابيك الدفع، وهي مكلفة بـ :

- السهر على حسن استقبال الزبائن؛
- تزويد الموزع الالكتروني بالنقود؛
- معالجة العمليات النقدية مع الزبائن (طلب وضعية الحساب، الدفع بالدينار أو بالعملة الصعبة لكل أنواع الحسابات او السحب بالدينار او بالعملة الصعبة).

3-2- دائرة خلف الشباك: مكونة من رئيس المصلحة وهو المسؤول الأول على جميع عمليات الشباك، تحصيل شيكات الزبائن، القيام بالمراقبة والمراجعة البعدية، وحل مختلف الإشكاليات التي قد تواجه العاملين بالمصلحة، كذلك فتح وغلق نظام delta.

كما تتكون دائرة خلف الشباك من المحفظة المالية التي تقوم بالعمليات الآتية:

- معالجة وتنفيذ التحويلات المالية للزبائن من حساب الى حساب آخر داخل الوكالة؛

- قيام بعمليات المقاصة من خلال التحولات المالية من حساب لدى الوكالة الى حساب اخر لدى وكالة أخرى او من حساب لدى الوكالة الى حساب لدى بنك آخر.

4- مهام مصلحة التسيير الإداري:

فقد أوكلت لها المهام الخاصة بتسيير الموارد البشرية وكذا وسائل وأجهزة الوكالة فتقسم مهام هذه المصلحة حسب الدائرتين التاليتين:

4-1- دائرة تسيير الوسائل: تهتم بـ :

- التسيير الإداري للأشخاص العاملين بالوكالة (غيابات، تأخر، عطل، .....) ؛
- متابعة حسابات الموظفين وحركة الأموال بها في حدود النظام؛
- متابعة برامج التكوين والأموال المخصصة لذلك؛
- تقديم تقرير سنوي حول عمليات التكوين المستقبلية للموظفين؛
- السهر على احترام شروط الامن و النظافة على مستوى الوكالة؛
- تسيير وسائل وممتلكات الوكالة واعداد الموازنة؛
- اعداد التقارير الضريبية الدورية.

4-2- دائرة التنسيق والاعلام الآلي:

- فتح وغلق نظام الاعلام الآلي بالوكالة؛
- تسيير المعلومات في النظام؛
- السهر على حفظ المعلومات الخاصة بالوكالة.

5- مهام مصلحة الالتزامات:

5-1- دائرة متابعة الالتزامات: يعمل هذا الفرع من المصلحة على:

- تسيير ملفات الزبائن الخاصة بالقروض؛
- السهر على تطبيق واحترام إجراءات معالجة الالتزامات؛
- فتح وتحديث ملفات الزبائن (علاقات، قروض ....)؛
- تموين ملف الزبون ومنح القرض؛
- تحضير عقود الالتزامات والضمانات.

5-2- دائرة متابعة الموارد: يقوم هذا الفرع من المصلحة بمهمة أساسية ومتمثلة في متابعة الاستحقاقات المتعلقة بمختلف القروض والفوائد.

5-3- دائرة النزاعات:

- الحفاظ على الوثائق القانونية الخاصة بالزبائن؛
- المتابعة القانونية لعقود الالتزامات وكذا الضمانات المحصلة؛

- اصدار قرارات الإنذار أوالاخطار اتجاه الزبائن؛
- تكوين، تسيير ومتابعة ملفات النزاعات.

6- مصلحة التجارة الخارجية:

- القيام بعمليات التوطين في حالة التصدير والاستراد؛
- فتح وتقديم القروض والاعتمادات المستندية المتعلقة بالتصدير والاستراد؛
- تنفيذ اوامرالدفع او التحصيل المتعلقة بالعمليات الخارجية؛
- اعداد التقارير الدورية للاحصائيلت القانونية.

7- الأمـــانة العامة:

تقوم بتنظيم وإدارة وشؤون المدير بشكل منظم، استقبال الزبائن وارسال الرسائل الى البنوك الأخرى او مؤسسات أخرى.

8- مركز المحاسبة:

تقوم هذه المصلحة باحصاء حسابات جميع المصالح الأخرى لان كل مصلحة تقوم باحصاء يومي لحساباتهم، تعد هذه المصلحة غير تابعة لمهام للمدير، وانما تابعة لمديرية البنك الجزائري الخارجي.

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة

لقد اعتمد الباحث في جمع المعطيات على مصدرين أساسيين هما:

المصادر الثانوية: حيث تم معالجة الإطار العام للدراسة الادبيات النظرية والتطبيقية من خلال الاعتماد على مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة بالموضوع، الأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة والبحث والمطالعة في مواقع الأنترانت المختلفة.

المصادر الاولية: لمعالجة الجوانب التطبيقية لموضوع الدراسة، تم الاعتماد على جمع المعطيات الأولية من خلال المقابلات الشخصية لعدد من العمال في إدارة البنك محل الدراسة (بنك الخارجي الجزائري) وهذا لاستفسار عن بعض التساؤلات. استخدمت في هذه الدراسة النسب المالية وهذا من اجل قرار منح الائتمان او رفضه وتتمثل الأدوات في: نذكر البعض منها

مجموعة نسب السيولة:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

الأصول المتداولة – المخزون السلعي

نسبة التداول السريع = ———————————

الخصوم المتداولة

نسب الربحية:

جمل ربح العمليات

هامش الربح الاجمالية = ———————————

صافي المبيعات

صافي الربح بعد الضرائب

معدل الفائدة على حقوق الملكية = ———————————

متوسط حقوق الملكية

نسب الدفع المالي:

مجموع الديون

نسب المديونية = ———————————

صافي المبيعات

مجموع الديون

نسبة المديونية الى حقوق المساهمين = ———————————

مجموع حقوق المساهمين

نسب النشاط او الأداء:

تكلفة المبيعات

معدل دوران المخزن = ———————————

متوسط رصيد المخزون

صافي المبيعات

معدل دوران الذمم المدينة = ———————————

رصيد المدينين

تقديم مختصر للبرامج المستخدمة:

ان برنامج microsoft Excel هو افضل تطبيق تمت كتابته لنظام التشغيل widows ويعتبر احد اقدم التطبيقات لنظام التشغيل ولقد خضع لعدة تحسينات وتطويرات على مر السنين.

مايكروسوفت اوفس اكسل microsoft office Excel: هو احد البرامج الموفرة ضمن حزمة اوفيس وهو مخصص للعمليات الحسابية حيث انه عبارة عن أوراق افتراضية بمعن إضافة معدلات حسابية عليها ومن ثم إضافة الأرقام ويقوم البرنامج بالعمليات الحسابية بشكل آلي ويستطيع ان يترجم الأرقام والدوال الرياضية الى رسومات بيانية وفي نفس الوقت.

خصائص الاكسلExcel : تتعامل ملفات اكسل بنمط المصنفات فكل ملف في الاكسل هو مصنف مستعمل يتألف من عدة أوراق وكل ورقة لها اسمها الخاص والذي يظهر اسفل المصنفات ويمكن التنقل بين هذه الأوراق بسهولة.

المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج

من المتعارف عليه ان عملية التحليل المالي يمكن اجراؤها بأكثر من أسلوب لتعطي نتائج تساعد إدارة الائتمان في تحديد حكمها النهائي في قبول طلب الائتمان او رفضه.

المطلب الأول:عرض و تحليل النتائج :

الفرع الاول : النسب المستخدمة في منح الائتمان

تعد النسب المالية من الأدوات التقليدية الكمية في التحليل المالي، ويعود تاريخ استخدامها لأغراض تقييم الأداء المالي، المحلل المالي من خلال هذه النسب يدرس العلاقات المختلفة بين فقرات الكشوفات المالية وعند نقطة زمنية محددة، الغرض من هذه العلاقات هو توفير نافدة على نتائج اعمال وظروفها المالية لذلك هذا النوع من التحليل لا يركز على القيم المحاسبية المطلقة بحد ذاتها بل يدرس السيولة والربحية والنشاط والهيكل المالي ونتائج التشغيل كمقياس للاداء.

الجدول (2- 1) يوضح النسب المالية لمنح الائتمان

النسب المالية		2011	2012	2013
نسب السيولة	نسبة التداول= الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة	1.083	1.109	1.22
	نسبة التداول السريع= (الموجودات المتداولة – المخزون السلعي) / المطلوبات المتداولة	1.083	1.109	1.22
نسب الربحية	نسبة الهامش = صافي ربح العمليات / صافي المبيعات	0.74	0.79	0.45
	معدل العائد على حق الملكية = صافي الربح بعد الفائدة والضريبة / حق الملكية	0.12	0.12	0.07
	معدل العائد على الاستثمار = صافي ربح العمليات / الاستثمار	0.468	0.543	0.319
نسب توازن الهيكل التمويلي	نسبة القروض الى مجموع الأموال = القروض / الأموال (الموجودات)	0.86	0.82	0.64
	نسبة القروض الى حق الملكية = مجموع القروض / حق الملكية	8.73	6.68	5.13
نسب النشاط والفاعلية	معدل دوران الموجودات = صافي المبيعات / الموجودات	0.015	0.019	0.019

المصدر : من اعداد الطالبة بناءا على ميزانيات البنك و جدول حسابات النتائج

تحليل النتائج :

نسب السيولة:

نلاحظ ان نسبة السيولة تتفع خلال ثلاث سنوات حيث بلغت في أول سنة 1.083 وبلغت في السنة الثالثة 1.22 واعتبرت هذه النسبة مقبولة لأنها اكثر من ½ اذن نعطي للعميل الحق لإدارة الائتمان في تجسيد حالة القبول لديها.

ونلاحظ ان نسبة التداول السريع خلال ثلاث سنوات نسبة مقبولة لأنهااكثر من (1/1) وهذا يزيد من الضمان الذي تطلبه إدارة الائتمان لان ذلك يعطيها تأكيدا من ان العميل قادر على تسديد التزاماته الجارية.

نسب الربحية:

. نلاحظ ان نسبة الهامش في ثلاث سنوات شهدت مرحلتين حيث ارتفعت من 0.74 الى 0.79 في سنتي (2010 – 2012)ثم انخفضت الى 0.45 في سنة 2013 .

. نلاحظ ان المعدل العائد من حق الملكية كان ثابت خلال الفترة (2011-2012) بنسبة 0.12 ثم انخفض الى 0.07 وانخفاض هذه النسبة تعبر عن مدى عدم اعتماد العميل على القروض في تمويل استثماراته والعكس صحيح.

. نلاحظ ان معدل العائد على الاستثمار شهد ارتفاعا في سنة 2012 ثم انخفض في 2013 بنسبة تقدر 0.319.

نسب توازن الهيكل التمويلي:

. نلاحظ ان نسبة الرافعة المالية شهدت انخفاضا في ثلاثة سنوات حيث بلغت قيمتها في السنة الأولى 0.86 وانخفضت في السنة الثالثة الى 0.64 يعني ان المدى الذي لجأ اليه العميل في تمويل استثمارات التشغيل (الموجودات) من أموال الغير ينخفض تدريجيا من سنة الى أخرى.

. نلاحظ ان نسبة القروض الى حق الملكية شهدت انخفضا تدريجيا من سنة الى أخرى حيث بلغ 8.73 في سنة 2010 حتى يصل الى 5.12 في سنة 2013 .

. نلاحظ ان معدل دوران الموجودات ارتفع من 0.015 الى 0.019 في سنتي 2011 – 2012 وبقي ثابتا في 2013 وهذا يعني ان كلما زاد المعدل عكس ذلك ارتفاعا مستوى إنتاجية الاستثمار لدى العميل مما يحد من المخاطر التي يمكن ان يتعرض لها العميل وبالتالي تيسر عملية منح الائتمان وما يطلبه من أموال إضافية.

نسبة دوران النشاط:

بواسطة هذه النسب نستطيع قياس مردودية المؤسسة نتيجة استخدامها لمواردها.

نلاحظ ان نسب دوران النشاط ارتفعت من 0.015 حتى تصل الى 0.019 وهذا يعني ان المؤسسة قد حققت نسب تدل على ان رقم اعمالها قد ساهم بنسبة كبيرة في تمويل أصولها، أي ان المؤسسة استخدمت مواردها بفاعلية وبقيت ثابتة في 2013.

الفرع الثاني : دراسة المستقبلية للمشروع إنشاء محطة خدمات

ان الدراسة التقنية للمشروع التي يقوم البنك بها على أساس دراسة جدوى الاقتصادية التي يقدها العميل في ملف الطلب قرض واعتمدنا في هذه الدراسة التقنية الاقتصادية المعدة من طرف محاسب معتمد ويتم من خلالها عرض حالة مشروع خلال السنوات الخمس القادمة (يعد نقد على القرض).

أولا تقديم المشروع:

يهدف هذا المشروع الى انشاء محطة خدمات توزيع المخزون وخدمات أخرى اذ تقدر تكلفة المشروع 11.475.574.00 دج منها 66% مساهمة منخفضة أي ما يعادل 7.525.234.00 دج و 34% الباقي قرض من البنك BEA بقيمة 3.650.340.00 دج.

الجدول رقم (2-2): الهيكل التمويلي للمشرعالوحدة: دينار جزائري

العناصر	المبلغ	النسبة %
المساهمة الشخصية	7.525.234.00	% 66
القرض البنكي	3.950.340.00	% 34
المشروع الكلي	11.475.574.00	% 100

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على ملف القرض المقدم من طرف بنك BEA وكالة تقرت

من خلال الجدول أعلاه ان تكلفة المشروع قدرت بـ 11.475.574.00 دج حيث المساهمة الشخصية للعميل قيمتها 7.525.234.00 دج أي بنسبة 66% والمبلغ المتبقي كان عبارة عن قرض مقدم من طرف البنك.ومنه يتبين ان هذا المشروع يعتمد في تمويله على أمواله الخاصة اكثر من القرض البنكي.

ثانيا: الضمانات المقدمة

أرض صالحة للبناء قيمتها 8.000.000.00 دج

سكن في عمارة قيمتها 5.804.000.00 دح .

ثالثا: الدراسة المستقبلية للمشروع

قمنا بتحويل الميزانيات المحاسبية الى ميزانيات مالية، حيث تسمح لنا بالقراءة المالية لهته المؤسسة من خلال مؤشرات التوازن المالي (FR . BFR .TR)

FR = الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة

BFR = (الأصول المتداولة – قيم جاهزة) – (ديون قصيرة الاجل – ملفات مصرفية)

FR–BFR = TR

أ- **حساب مؤشرات التوازن المالي (FR . BFR .TR) :**

جدول رقم (3-2) يوضح مؤشرات التوازن الماليالوحدة: دج

	2012	2013	2014	2015	2016
الأموال المتداولة	3409	5711	5941	9100	8072
الخصوم المتداولة	2183	4175	4112	6662	6953
FR	1226	1536	1829	2438	1119
الأصول المتداولة	3409	5711	5941	9100	8072
قيم الجاهزة	52	557	1127	1745	875
أصول متداولة خارج الخزينة	3357	5154	4814	7355	7197
ديون قصيرة الاجل	2183	4175	4112	6662	6953
سلفات مصرفية	/	/	/	/	/
BFR	1174	979	702	693	244
TR	52	557	3127	1745	875

المصدر: تم حسابها من خلال المعطيات.

جدول رقم (4-2) يمثل حساب المؤشرات التوازن المالي للسنوات التقديرية الخمسة.

الوحدة: دج

	2012	2013	2014	2015	2016
FR	1226	1536	1829	2438	1119
BFR	1174	979	702	693	244
TR	52	557	1127	1745	875

ب- التحليل باستخدام النسب المالية:

جدول رقم(5-2): كيفية حساب النسب المالية للسنوات التالية

النسب المالية		2012	2013	2014	2015	2016
نسبة الهيكل المالي	الأموال الدائمة / الأصول الثابتة	111.56%	115.63%	120.22%	129.51%	110.50%
نسبة السيولة المالية	(الأصول المتداولة + التقديرات) /د.ق الاجل	156.16%	136.79%	144.48%	136.60%	116.09%
نسبة التمويل الذاتي	د.ط.م. الاجل / الأموال الخاصة	50.11%	38.53%	27.87%	17.32%	7.19%
نسبة الاستقلال المالي	مجموع الديون / الأموال الخاصة	77.80%	89.44%	76.21%	90.36%	70.47%
نسبة المردودية المالية	النتيجة الصافية / راس مال الخاص	4.57%	3.90%	3.67%	6.76%	13.80%

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على معلومات المقدمة من قبل البنك

تحليل النتائج :

تحليل راس مال العامل:

نلاحظ ان راس مال العامل FR موجب ومتزايد خلال الأربع سنوات التقديرية الى ان وصل الى السنة التقديرية الرابعة 2438 دج وانخفض الى 1119 دج في السنة التقديرية الخمسة هذا ما يدل على ان الأصول الثابتة قد مولت من الاموال الدائمة وبقي هامش امان ساعد في تمويل دورة الاستغلال.

تحليل احتياجات راس المال العامل:

نلاحظ ان احتياجات راس مال العامل موجب خلال الخمس السنوات التقديرية هذا يعني ان المؤسسة لم تتمكن من تغطية احتياجات الدورة الاستغلالية بواسطة موارد الدورة العادية فهي بحاجة الى وسائل او موارد مالية أخرى.

تحليل الخزينة:

انطلاقا من راس مال العامل نلاحظ تطور مستمر في الأموال الخاصة وهذا ناتج من اغلبية الأرباح المحققة خلال الدورات السابقة ،لذلك سوف نجد تغطية جيدة لاحتياجات راس مال العامل، وذلك ما يعكس خزينة موجبة حيث قدرت بـ 52 دج في السنة التقديرية الاولى و 875 دج في السنة التقديرية الخامسة.

نسبة الهيكل المالي: نلاحظ ان الأموال الدائمة غطت الأصول الثابتة ونلاحظ ان نسبة الهيكل المالي تتطور نسبيا من السنة التقديرية الأولى 111.56% حتى تصل الى 129.51 % في السنة التقديرية الرابعة ثم تنخفض الى 110.50 % في السنة التقديرية الخامسة.

نسبة السيولة المالية:

نلاحظ ان نسبة السيولة المالية متدبدبة من 2012 الى 2014 ثم استمرت في الانخفاض حتى تصل في سنة 2016 الى نسبة 116.09%.

نسبة التمويل الذاتي:

نلاحظ ان نسبة تغطية الديون من طرف الأموال الخاصة حيث شهدتا انخفاضا من السنة التقديرية الأولى 50.11% حتى تصل الى 7.19% في السنة التقديرية الخامسة هذا ما يفسر ان الوضعية المالية للمؤسسة تزداد سوءا من سنة الى أخرى والديون لم يتم تغطيتها كليا في السنة الخامسة وهو مؤشر ضعيف يدل على ان المؤسسة لا تستطيع التحكم في ديونها.

نسبة الاستقلال المالي:

نلاحظ انها متبدبة حيث شهدت ارتفاعا في سنة 2013 بنسبة 89.44% ثم انخفضت في السنة الموالية بنسبة 76.21% وارتفعت في 2015 بنسبة 90.36% وانخفضت في 2016 بنسبة 70.47% وذلك نتيجة لان راس المال الخاص ثابت.

نسبة المردودية المالية:

نلاحظ ان المردودية المالية خلال سنوات 2012 الى 2016 شهدت مرحلتين حيث شهدت انخفاضا مستمرا من 2012 الى 2014 لتشهد ارتفاعا من 2015 الى 2016.

الاستنتاجات:

بعد الدراسة المالية التي قامت بها لجنة القرض اتضح ان المشروع مربح وان العميل قادر على تسديد مبلغ القرض قبل فترة الاستحقاق وبالنسبة للضمانات بتقدير قيمتها اتضح انها تغطي قيمة القرض كله.

كما يعتبر قطاع هذا النشاط مهم جدا حيث تتميز محطة الخدمات برأس مال كبير كذلك يعتبر المشروع المقترح تمويله أي تأهيل محطة تتماشى مع التطورات الحالية وتوفر خدمات جيدة للزبائن.

وبالتالي فإن اللجنة قررت منح القرض للعميل لما يتوفر فيه من شروط كافية ومن ضمانات وسمعة جيدة للعميل.

المطلب الثاني : اختبار صحة الفرضيات

1- الفرضية الاولى:

"لا يعتبر استخدام تحليل المالي في تحليل الائتمان المصرفي كأداة تحليلية للتخطيط و الرقابة و تقويم الاداء و القرارات المالية الرشيدة"

عدم مصدقية الفرضية لان استخدام التحليل المالي في تحليل الائتمان يعتبر من تقويم الاداء و القرارات المالية الرشيدة في منح الائتمان او رفضه .

2- الفرضية ثانية :

"هل تعتمد البنوك على العوامل الشخصية للعميل في منح الائتمان او رفضه"

لقد تحققت مصداقية الفرضية لان الشخصية تتعلق برغبة العميل القوية في سداد القرض .

3.الفرضية الثالثة :

"تتم الدراسة الكافية لملفات طلب الائتمان في البنوك تجارية جزائرية"

لقد تحققت مصداقية الفرضية لان قبل منح الائتمان للعميل يجب دراسة كافية و شاملة لملف العميل من أجل قبول منح الائتمان أو رفضه في البنوك التجارية جزائرية .

خلاصة :

لقد تطرقنا في هذا الفصل الى الدراسة الميدانية حيث قمنا بحساب النسب المالية المتعلقة بمعايير منح الائتمان لدى البنوك التجارية، و كذلك حساب مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية المتعلقة بمنح قرض لتمويل مشروع إنشاء محطة خدمات لتوزيع المخزون و خدمات أخرى .

و بعد قيامنا بحساب المعايير و المؤشرات و النسب استخلصنا مجموعة من النتائج و قمنا بعرضها و مناقشتها من اجل إثبات صدق او نفي فرضيات الدراسة .

الخاتمـــــــة

الخاتمة :

من خلال دراستنا لهذا الموضوع فلقد تبين لنا العوامل الداخلية و الخارجية المحددة لمنح الائتمان للبنوك التجارية،حيث قمنا بمعالجته من خلال فصلين .

من خلال التربص الذي قمت به فلقد توصلت إلى النتائج التالية :

- التحليل المالي يعتبر من أهم الوسائل التي يتم بها عرض نتائج الأعمال و المساهمة في تحليل الوضعية المالية للعميل، فهو يسمح بالمراقبة المالية للمؤسسة، و معرفة و تحديد احتياجات التمويل أي مدى كفاءة العميل المالية و التي من خلالها يمنح القرض أو لا يمنح .
- اعتماد و تركيز بنك الجزائر الخارجي خلال عملية منح الائتمان على الشخصية الجيدة فكلما كان العميل يلتزم بشخصية نزيهة في الاوساط المالية و حريصا على الوفاء بإلتزاماته، كلما كان البنك يدعمه و يمنحه الائتمان المطلوب .
- إتخاد قرار منح الائتمان وفقا للاجراءات و آليات معينة بناء على إتباع ما جاء في سياسة البنوك التجارية .
- تعتبر معايير 5Cs في البنوك التجارية من محددات منح الائتمان .
- تقبل بنك الجزائر الخارجي طلبات الائتمان بعد إجراء التحليلات اللازمة و الدراسات قبل الموافقة أو رفض طلب الائتمان .

التوصيات :

- ضرورة مراعاة أن الضمانات مغطية لقيمة القرض و أن العميل قادر على إسترجاع قيمة القرض .
- ضرورة قيام البنوك بطلب معلومات دورية عن العميل من أجل التأكد من استرجاع قيمة الائتمان .
- الاهتمام بسمعة العميل في الاوساط المالية .
- تطبيق تقنيلت جديدة في تقديم القروض و منح الائتمان .
- الاهتمام أكثر بالسياسة الاشهارية و تكثيفها .
- نظرا للعدد الكبير لملفات الزبائن المعالجة ،و كذلك بالنسبة لعدد المعطيات الواجب تجميعها بالنسبة لكل زبون يستوجب تجهيز البنوك بشبكة إعلام آلي متطورة تسهل عليها تخزين المعلومات الخاصة بكل عميل و معالجتها بطريقة سريعة و بالتالي ربح الوقت و الجهد و التكلفة .

أفاق الدراسة :

من خلال دراستنا لمحددات التمويل البنكي للمشاريع الاستثمارية في الجزائر لدى البنك و بعد استخلاصنا النتائج المذكورة، يرى الباحث إنه مازلت بعض النقاط يمكن التطرق إليها و تكون أساسا لبحوث لاحقة و لهذا فإنه يقترح دراسة مستقبلية كاستكمال لنتائج الدراسة الحالية و تتمثل في :

- أثر تكنولوجيا المعلومات على عملية منح الائتمان في البنوك التجارية .
- أثر معايير 5Cs على عملية منح الائتمان في بنوك التجارية .

قائمة المراجع والمصادر

الكتب باللغة العربية :

1- حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني** ،ط1، مؤسسة الوراق و التوزيع، عمان، 2002 .

2- طارق طه، **إدارة البنوك في بيئة العولمة و الانترنت**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007 .

3- عاطف جابر طه عبد الرحيم، **تنظيم و إدارة البنوك (منهج وصفي تحليلي)**، الدار الجامعية الإسكندرية، 2008

4-عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة : عملياتها و ادارتها**، دار الجامعة الاسكندرية، مصر، 2000.

الرسائل الجامعية :

5- إيمان إنجرو، **التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عمليات الاقتراض**، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة ، جامعة تشرين ،2007، ص 18.

6- إيمان حابس، **دور التحليل المالي في منح القروض**، مذكرة ماستر، كلية الاقتصاد، جامعة ورقلة ،2011.

7- حسين ذيب، **فعالية نظم المعلومات المصرفية في تسيير حالات فشل الائتمان**، دراسة حالة البنوك التجارية العاملة في ولاية ورقلة، مذكرة ماجستير، اقتصاد و تسيير، جامعة ورقلة ،2011.

8- خالد محمود الكحلوت، **مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني**، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية غزة ، 2005 .

9- سمية أحبق، **آليات منح الائتمان في البنوك التجارية**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة ،2013.

10- فواز فاضل جذعان الشمري، أثر معايير الائتمان على تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة ماجستير ،كلية الأعمال، جامعة عمان العربية ،2013.

المجالات و المقالات :

11- أ،م،د، إبراهيم محمد علي الجزراوي ،م،م، نادية شاكر النعمي، تحليل الائتمان المصرفي بإستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة، **مجلة الادارة و الاقتصاد العدد 83/2010** .

12-دكتور عبد العزيز دغيم، و دكتور ماهر أمين و إيمان إنجرو : التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عمليات الاقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف السوري، **مجلة تشرين للدراسات و البحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية المجلد (28) العدد (3) 2006** .

13-رايس مبروك و أرايس عبد الحق، أبحاث إقتصادية و ادارية، **العدد 13جوان 2013**.

14-شريف مصباح، بوكرش، إدارة مخاطر الائتمان المصرفي، **ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر العلمي الاول حول الاستثمار و التمويل في فلسطين بين آفاق التنمية و التحديات**، المنعقدة بكلية التجارة في الجامعة الاسلامية بغزة، يومي 8 مايو 2005 .

15-مروان النخلة ،**22 شباط 10.**

16-وليد زكريا صيام، مدى إدراك محللي الائتمان لمخاطر اجراءات المحاسبة الخلاقة و للاجراءات للكشف عنها في البنوك التجارية الاردنية، **المجلة الاردنية في ادارة الاعمال، المجلد 5، العدد 2**

المراجع باللغة الاجنبية :

17- Cainertchmony credit and economy hom wood ihinoisrichardd in win inc 1982

.

الملاحـــق

الملحق رقم 01(ميزانية البنك2011-2012)

BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE

BILAN AU 31/12/2012 SOCIETE

ORDRE	ACTIF	CODIFICATION	31/12/2012	31/12/2011	EVOLUTION
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÉQUES POSTAUX	BA0100	216 259 372 297,30	118 398 989 906,49	97 860 382 390,81
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	BA0200	0,00	0,01	(0,01)
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	BA0300	11 719 220,00	15 723 509 942,18	(15 711 790 722,18)
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	BA0400	1 139 983 259 293,11	1 505 266 031 242,50	(365 282 771 949,39)
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	BA0500	580 656 858 621,99	564 666 803 458,62	15 990 055 163,37
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU'À L'ÉCHÉANCE	BA0600	190 871 591 663,14	219 692 295 520,78	(28 820 703 857,64)
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	BA0700	18 367 037 425,17	16 812 964 121,80	1 554 073 303,37
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF	BA0800	1 351 758 513,98	1 402 935 745,21	(51 177 231,23)
9	AUTRES ACTIFS	BA0900	94 835 567 265,32	130 205 724 560,37	(35 369 767 295,05)
10	COMPTES DE RÉGULARISATION	BA1000	22 219 958 439,21	20 555 152 160,74	1 664 806 278,47
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉES ASSOCIÉES	BA1100	23 861 515 793,76	24 185 286 524,13	(323 770 730,37)
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	BA1200	0,00	0,00	-
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	BA1300	19 148 724 914,70	19 626 657 187,40	(477 932 272,70)
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	BA1400	191 794 783,68	169 165 888,72	22 628 894,96
15	ÉCART D'ACQUISITION	BA1500	0,00	0,00	-
	TOTAL ACTIF		2 307 759 548 231,39	2 536 705 516 258,94	(328 945 968 027,55)

ORDRE	PASSIF	CODIFICATION	31/12/2012	31/12/2011	EVOLUTION
		BP0100	0,00	0,00	-
1	BANQUE CENTRALE	BP0200	15 604 849 323,99	15 461 108 937,73	143 740 386,26
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	BP0300	1 846 239 125 888,33	2 182 602 958 293,12	(336 363 832 404,79)
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	BP0400	40 506 183 346,14	38 759 654 187,14	1 746 529 159,00
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	BP0500	15 037 918 974,63	12 923 926 998,45	2 113 991 976,18
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	BP0600	80 942,62	986 774,12	(905 931,50)
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	BP0700	55 211 150 325,35	82 021 982 572,72	(26 810 829 247,37)
7	AUTRES PASSIFS	BP0800	49 045 782 114,13	42 798 501 106,48	6 247 281 007,65
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	BP0900	6 279 062 165,82	6 540 905 081,33	(261 842 915,51)
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	BP1000	0,00	0,00	-
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	BP1100	9 417 216 183,48	9 258 109 745,05	159 106 438,43
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	BP1200	67 276 520 000,00	67 276 520 000,00	-
12	DETTES SUBORDONNÉES	BP1300	76 000 000 000,00	76 000 000 000,00	-
13	CAPITAL	BP1400	0,00	0,00	-
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	BP1500	64 574 991 449,46	45 814 685 774,62	18 760 305 674,84
15	RÉSERVES	BP1600	-1 835 639,90	-25 325 762,13	23 490 122,23
16	ECART D'ÉVALUATION	BP1700	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23	-
17	ECART DE RÉÉVALUATION	BP1800	14 555 119 758,25	14 555 119 758,25	-
18	REPORT À NOUVEAU (+/-)	BP1900	35 567 303 381,83	30 260 305 674,84	5 296 997 706,99
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)				
	TOTAL PASSIF		2 307 759 548 231,39	2 536 705 516 258,94	(328 945 968 027,55)

ميزانية البنك (2012–2013)

ORDRE	ACTIF	CODIFICATION	31/12/2013	31/12/2012	EVOLUTION
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÉQUES POSTAUX	BA0100	390 351 460 930,38	642 459 372 297,30	(252 107 911 366,93)
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	BA0200	0,00	0,00	-
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	BA0300	9 342 969 854,64	11 719 220,00	9 331 250 634,64
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	BA0400	643 242 639 825,49	713 783 259 293,11	(70 540 619 467,62)
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	BA0500	751 291 690 340,97	575 834 839 064,21	175 456 851 276,76
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU'À L'ÉCHÉANCE	BA0600	177 174 152 348,68	190 871 591 663,14	(13 697 439 314,46)
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	BA0700	20 132 038 817,93	18 367 037 425,17	1 765 001 392,76
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF	BA0800	1 375 123 870,76	1 351 758 513,98	23 365 356,78
9	AUTRES ACTIFS	BA0900	69 050 254 063,29	94 835 957 265,32	(25 785 703 202,03)
10	COMPTES DE RÉGULARISATION	BA1000	8 995 651 408,85	22 219 958 439,21	(13 224 307 030,36)
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉES ASSOCIÉES	BA1100	21 592 282 996,50	23 861 515 793,76	(2 269 232 797,26)
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	BA1200	0,00	0,00	-
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	BA1300	18 695 843 471,51	19 148 724 914,70	(452 881 443,19)
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	BA1400	199 346 300,51	191 794 783,68	7 551 516,83
15	ÉCART D'ACQUISITION	BA1500	0,00	0,00	-
	TOTAL DE L'ACTIF		2 111 443 454 229,51	2 302 937 528 573,58	(191 494 074 444,07)

ORDRE	PASSIF	CODIFICATION	31/12/2013	31/12/2012	EVOLUTION
1	BANQUE CENTRALE	BP0100	0,00	0,00	-
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	BP0200	1 135 406 743,04	15 604 849 323,99	(14 469 442 580,95)
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	BP0300	1 679 475 901 848,97	1 846 239 125 888,33	(166 763 224 039,36)
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	BP0400	41 838 931 136,29	40 506 183 346,14	1 332 747 790,15
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	BP0500	10 633 807 021,26	15 037 918 974,63	(4 404 111 953,36)
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	BP0600	581 313,06	80 842,62	500 470,44
7	AUTRES PASSIFS	BP0700	55 743 696 277,96	55 211 153 325,35	532 542 952,61
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	BP0800	33 965 872 065,55	44 223 762 556,35	(10 257 890 490,80)
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	BP0900	8 270 156 687,13	6 279 062 165,82	1 991 094 521,31
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	BP1000	0,00	0,00	-
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	BP1100	9 070 563 752,17	9 417 216 183,48	(346 652 431,31)
12	DETTES SUBORDONNÉES	BP1200	67 276 520 000,00	67 276 520 000,00	-
13	CAPITAL	BP1300	100 000 000 000,00	76 000 000 000,00	24 000 000 000,00
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	BP1400	0,00	0,00	-
15	RÉSERVES	BP1500	56 132 294 831,29	64 574 991 449,46	(8 442 696 618,17)
16	ECART D'ÉVALUATION	BP1600	-43 416 963,00	-1 835 639,90	(41 581 323,10)
17	ÉCART DE RÉÉVALUATION	BP1700	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23	-
18	REPORT À NOUVEAU (+/-)	BP1800	14 555 119 758,25	14 555 119 758,25	-
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	BP1900	20 931 942 640,30	35 557 303 381,83	(14 625 360 741,53)
	TOTAL DU PASSIF		2 111 443 454 229,51	2 302 937 528 573,58	(191 494 074 444,07)

الملحق 02 (جدول حسابات النتائج 2011-2012)

رقم الملحق (02)

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS AU 31/12/2012 SCF

ORDRE	COMPTES DE RESULTATS	CODIFICATION	31/12/2012	31/12/2011	EVOLUTION
1	(+) INTÉRÊTS ET PRODUITS ASSIMILÉS	CP1100	32 874 176 650,33	29 610 676 935,23	3 263 499 715,10
2	(-) INTÉRÊTS ETCHARGES ASSIMILÉES	CC1100	(14 757 147 501,93)	(14 685 569 114,56)	(71 578 387,37)
3	(+) COMMISSIONS (PRODUITS)	CP1200	23 513 814 539,36	19 371 273 056,50	4 142 541 482,86
4	(-) COMMISSIONS (CHARGES)	CC1200	(1 387 196 275,80)	(1 091 627 178,74)	(295 569 097,06)
5	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	CP/CC1300	267 924 808,28	35 120 222,45	232 804 585,83
6	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	CP/CC1400	(35 850 235,42)	(74 057 849,64)	38 207 614,22
7	(+) PRODUITS DES AUTRES ACTIVITÉS	CP1500	9 018 149 723,06	15 017 055 936,48	(5 998 906 213,42)
8	(-) CHARGES DES AUTRES ACTIVITÉS	CC1500	(4 984 541 823,81)	(7 565 905 697,78)	2 581 363 873,97
9	**PRODUIT NET BANCAIRE**		**44 509 329 884,07**	**40 616 966 309,94**	**3 892 363 574,13**
10	(-) CHARGES GÉNÉRALES D'EXPLOITATION	CC2600	(17 226 450 981,12)	(13 211 433 648,75)	(4 015 017 332,37)
11	(-) DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PERTES DE VALEUR SUR IMMOBILISATIONS INCOR	CC2700	(1 223 375 250,45)	(1 173 732 328,87)	(49 642 921,58)
12	**RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION**		**26 059 503 652,50**	**26 231 800 332,32**	**(172 296 679,82)**
13	(-) DOTATIONS AUX PROVISIONS, AUX PERTES DE VALEUR ET CRÉANCES IRRÉCOUVRABLES	CC3800	(115 066 324 000,46)	(129 118 894 323,80)	14 052 570 323,34
14	(+) REPRISES DE PROVISIONS, DE PERTES DE VALEUR ET RÉCUPÉRATION SUR CRÉANCES AMOR	CP3900	136 038 222 094,74	141 974 508 960,99	(5 936 286 866,25)
15	RÉSULTAT D'EXPLOITATION		47 031 401 746,78	39 087 414 969,51	7 943 986 777,27
16	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR AUTRES ACTIFS	CP/CC4100	551 004,33	251 840 113,76	(251 289 109,43)
17	(+) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS)	CP4200	-	-	
18	(-) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES)	CC4300	-	-	
19	**RÉSULTAT AVANT IMPÔTS**		**47 031 952 751,11**	**39 339 255 083,27**	**7 692 697 667,84**
20	(-) IMPÔTS SUR LES RÉSULTATS ET ASSIMILÉS	CR5000	(11 474 649 369,28)	(9 078 949 408,42)	(2 395 699 960,86)
21	**RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE**		**35 557 303 381,83**	**30 260 305 674,85**	**5 296 997 706,98**

BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE
DIRECTION DE LA COMPTABILITE

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS AU 31/12/2013 - SCF

ORDRE	COMPTES DE RESULTATS	CODIFICATION	31/12/2013	31/12/2012	EVOLUTION
1	(+) INTÉRÊTS ET PRODUITS ASSIMILÉS	CP1100	33 303 635 037,32	32 874 176 650,33	429 458 386,99
2	(-) INTÉRÊTS ETCHARGES ASSIMILÉES	CC1100	(15 919 101 194,86)	(14 757 147 501,93)	(1 161 953 692,93)
3	(+) COMMISSIONS (PRODUITS)	CP1200	21 091 333 514,12	23 513 814 539,36	(2 422 481 025,24)
4	(-) COMMISSIONS (CHARGES)	CC1200	(1 241 756 278,34)	(1 387 196 275,80)	145 439 997,46
5	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	CP/CC1300	43 908 044,51	267 924 808,28	(224 016 763,77)
6	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	CP/CC1400	(13 879 393,63)	(35 850 235,42)	21 970 841,79
7	(+) PRODUITS DES AUTRES ACTIVITÉS	CP1500	16 423 367 234,42	9 018 149 723,06	7 405 217 511,36
8	(-) CHARGES DES AUTRES ACTIVITÉS	CC1500	(8 064 714 714,90)	(4 984 541 823,81)	(3 080 172 891,09)
9	PRODUIT NET BANCAIRE		45 622 792 248,64	44 509 329 884,07	1 113 462 364,57
10	(-) CHARGES GÉNÉRALES D'EXPLOITATION	CC2600	(16 196 291 299,30)	(17 226 450 981,12)	1 030 159 681,82
11	(-) DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PERTES DE VALEUR SUR IMMOBILISATIONS INCORPORELLES ET C	CC2700	(1 172 708 454,67)	(1 223 375 250,45)	50 666 795,78
12	RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION		28 253 792 494,67	26 059 503 652,50	2 194 288 842,17
13	(-) DOTATIONS AUX PROVISIONS, AUX PERTES DE VALEUR ET CRÉANCES IRRÉCOUVRABLES	CC3800	(2 510 782 778,96)	(363 048 191,21)	(2 147 734 587,75)
14	(+) REPRISES DE PROVISIONS, DE PERTES DE VALEUR ET RÉCUPÉRATION SUR CRÉANCES AMORTIES	CP3900	2 566 992 034,41	21 334 946 285,49	(18 767 954 251,08)
15	RÉSULTAT D'EXPLOITATION		28 310 001 750,12	47 031 401 746,78	(18 721 399 996,66)
16	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR AUTRES ACTIFS	CP/CC4100	447 218,49	551 004,33	(103 785,84)
17	(+) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS)	CP4200	-		
18	(-) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES)	CC4300	-		
19	RÉSULTAT AVANT IMPÔTS		28 310 448 968,61	47 031 952 751,11	(18 721 503 782,50)
20	(-) IMPÔTS SUR LES RÉSULTATS ET ASSIMILÉS	CR5000	(7 378 506 328,30)	(11 474 649 369,28)	4 096 143 040,98
21	RESULTAT NET DE L'EXERCICE		20 931 942 640,31	35 557 303 381,83	(14 625 360 741,52)

جدول حسابات النتائج(2013-2012)

ميزانية تقديرية (2012–2016) لجانب الاصول

الملحق (3)

BILANS PREVISIONNELS ACTIFS

A) ACTIF:

U: DA

ACTIF	sgn	1 Annee	2 Annee	3 Annee	4 Annee	5 Annee
INVESTISSEMENT						
Frais Prélimenaire		30,000	30,000	30,000	30,000	30,000
Terrains		70,000	70,000	70,000	70,000	70000
Batiment		6,489,695	6,489,695	6,489,695	6,489,695	10440175
Equip - Prod		2,744,438	2,744,438	2,744,438	2,744,438	2,744,438
Mat d'extinction		62,010	62,010	62,010	62,010	62010
equpt de prestations		350,000	350,000	350,000	350,000	350,000
Inst - Agenc -		1,643,139	1,643,139	1,643,139	1,643,139	1,643,139
Desorption F/P.	(-)	6,000	12,000	18,000	24,000	30,000
Amortissement	(-)	775,443	1,550,887	2,326,330	3,101,774	4,652,661
S / T INVEST		10,607,839	9,826,395	9,044,952	7,913,508	10,657,101
STOCKS						
Stocks Mat/PR		275,400	302,940	333,234	366,557	403,213
Stocks . Prod . Finis		0	0	0	0	0
S / T STOCKS.....		275,400	302,940	333,234	366,557	403,213
CREANCES						
Avances FRS		1,201,681	2,782,650	2,207,100	4,487,685	4,043,385
Avances P/Cpte		11,450	12,650	13,620	14,851	16,336
Avances D'expl.		17,800	19,580	21,538	23,692	26,061
Clients		1,850,740	2,035,814	2,239,395	2,463,335	2,709,668
Disponibilité		**52,062**	**556,855**	**1,127,488**	**2,094,099**	**874,799**
S / T CREANCES.....		3,133,733	5,407,549	5,609,141	9,083,662	7,670,250
TOTAL ACTIF		**14,016,972**	**15,536,884**	**14,987,327**	**17,363,727**	**18,730,564**

ميزانية تقديرية (2012–2016) لجانب الخصوم

B) PASSIFS

U: DA

PASSIFS	Sgn	1 Annee	2 Annee	3 Annee	4 Annee	5 Annee
FONDS PROPRES						
Fonds personnel		7,525,234	7,525,234	7,525,234	7,525,234	7,875,234
Apport Nouvel		0			0	0
R.I.A			358,552	676,662	980,418	1,596,088
S / TOTAL		**7,525,234**	**7,883,786**	**8,201,896**	**8,505,652**	**9,471,322**
DETTES						
Emprunt Bancaire		3,950,340	3,160,272	2,370,204	1,580,136	790,068
Autres Emprunt.			0	0	0	0
Fournisseurs		2,149,966	4,138,549	4,071,686	6,618,506	6,890,500
Dtention P/Cpt		11,420	12,562	13,818	15,200	16,720
Dtes-Ass.Sté.		0	0	0	0	0
Dtes D'expl .		21,460	23,606	25,967	28,563	45,621
Dtes Financières				0	0	0
S / TOTAL		**6,133,186**	**7,334,989**	**6,481,675**	**8,242,405**	**7,742,909**
RESULTAT		358,552	318,110	303,756	615,670	1,516,333
TOTAL PASSIF		**14,016,972**	**15,536,885**	**14,987,326**	**17,363,727**	**18,730,564**

جدول حسابات النتائج التقديري (2012-2016)

مركم المدق (١٥)

Tableaux des comptes de resultats prévisionnels

LIBELLE	Sgn	1 Annee	2 Annee	3 Annee	4 Annee	5 Annee
Vente de M/SES		64,401,700	67,621,785	71,002,874	78,103,162	86,750,210
M/ses Consommee		58,547,000	61,474,350	64,548,068	71,002,874	75,520,100
MARGE BRUTE		5,854,700	6,147,435	6,454,807	7,100,287	11,230,110
Marge Brute		5,854,700	6,147,435	6,454,807	7,100,287	11,230,110
Production. Vendue		0	0	0		0
Production. Stockée			0	0	0	0
Prod . de l'Ese			0	0	0	0
Prest . Fournies		1,020,000	1,224,000	1,468,800	1,762,560	1,762,560
Trf . de ch . Prod			0	0	0	0
Mat . Four . Conso	(-)	520,200	572,220	629,442	692,386	761,625
Services	(-)	645,400	709,940	780,934	859,027	2,145,420
VALEUR AJOUTEE		5,709,100	6,089,275	6,513,231	7,311,434	10,085,625
Valeur ajoutee		5,709,100	6,089,275	6,513,231	7,311,434	10,085,625
Pruiduits Divers		0	0	0	0	0
Trf . de ch .expl		0	0	0	0	0
Fr.du Personnel	(-)	4,200,000	4,620,000	5,082,000	5,590,200	6,708,240
Impots et Taxes	(-)	0	0	0	0	0
Frais Financier	(-)	207,393	191,838	150,360	108,881	67,403
Frais Divers	(-)	161,712	177,883	195,672	215,239	236,763
Dot . Aus . Amort .	(-)	775,443	775,443	775,443	775,443	1,550,887
RESULTAS D'EXPL		364,552	324,110	309,756	621,670	1,522,333
Produits H . Expl		0	0	0	0	0
Charges H . Expl	(-)	6,000	6,000	6,000	6,000	6,000
RESULTAS H . EX	(-)	6,000	6,000	6,000	6,000	6,000
Resultat d'expl		364,552	324,110	309,756	621,670	1,522,333
Resultat H . Expl		6,000	6,000	6,000	6,000	6,000
RESULTAT.BRUT/EX		358,552	318,110	303,756	615,670	1,516,333
Impots / BENIFICE						
RESULT.NET/EXE		358,552	318,110	303,756	615,670	1,516,333

NB: Le promoteur va acquerir des autres materiels et equipements pour la station a partir la 5 eme annee en vue de renouveller son materiels afin d'ameliorer ses prestations et de se maintenir en equilibre dans le marche de prestation de services-station services-

التحليل المالي للبنك

رقم الملحق (5)

ANALYSE FINANCIERE (CLASSEMENT RATIONNEL DE BILANS)

U=MDA

POSTES DE L'ACTIF	2012	2013	2014	2015	2016
Valeurs Incorporelles	30	30	30	30	30
Terrains	70	70	70	70	70
Batiments	6 489	6 489	6 489	6 489	10 440
Matériel et outillage	3 156	3 156	3 156	3 156	3 156
Matériel de transport		0	0	0	0
Equipement de Bureau					
Agencement et installation	1 643	1 643	1 643	1 643	1 643
Equipements sociaux		0	0	0	0
IMMOBILISATIONS BRUTES	11 388	11 388	11 388	11 388	15 339
TOTAL DES AMORTISSET.	781	1 563	2 342	3 125	4 681
IMMOBILISATIONS NETTES (1)	10 607	9 825	9 046	8 263	10 658
Cautionnement versés					
Créances à plus d'1 an					
Créances sur associés					
VALEURS TEMP/IMMO (2)	0	0	0	0	0
ACTIF IMMOBILISE (1+2)	10 607	9 825	9 046	8 263	10 658
Fonds De Roulement Positif	1 226	1 536	1 829	2 438	1 119
Marchandises					
Matières et fournitures	275	303	333	366	403
Produits finis					
Travaux en cours					
VALEUR EXPLOITATION (3)	275	303	333	366	403
Créances sur client	1 851	2 036	2 239	2 463	2 709
Avances pour compte	11	13	14	15	16
Avances d'exploitation	18	19	21	24	26
Clients & Factures à établir	1 202	2 783	2 207	4 487	4 043
TOTAL CREANCES (4)	3 082	4 851	4 481	6 989	6 794
ACTIF CIRCULANT A FINANCER (3+4)	3 357	5 154	4 814	7 355	7 197
B.F.R NEGATIF					
Comptes bancaires					
Comptes postaux					
Caisse	52	557	1 127	1 745	875
Régies et accréditifs					
TOTAL DISPONIBLE (5)	52	557	1 127	1 745	875
ACTIF CIR.+DISPO (3+4+5)	3 409	5 711	5 941	9 100	8 072
TRESORERIE NEGATIVE					
Total Général	14 016	15 536	14 987	17 363	18 730
Différence	0	0	0	0	0

POSTES DU PASSIF	2012	2013	2014	2015	2016
Fonds social ou personnel	7 525	7 525	7 525	7 525	7 875
Fonds complemontaire					
Réserves					
Ecart de réevaluation					
Bénéfices antérieurs		358	676	980	1 596
Bénéfices de l'exercice	358	318	304	616	1 516
Provisions (à caractère de réserve)					
TOTAL DES FONDS PROPRES	7 883	8 201	8 505	9 121	10 987
Total non valeurs					
FONDS PROPRES NETS (6)	7 883	8 201	8 505	9 121	10 987
Emprunts bancaires	3 950	3 160	2 370	1 580	790
Crédits d'investissements *CNAC *					
Dettes envers les associés					
TOTAL FONDS D'EMPRUNTS (7)	3 950	3 160	2 370	1 580	790
FONDS PERMANENTS (6+7)	11 833	11 361	10 875	10 701	11 777
Fonds Roulement Négatif					
Fournisseurs et effets à payer	2 150	4 138	4 072	6 618	6 890
Détention pour comptes	12	13	14	16	17
Avances et acomptes clients					
Créditeurs de services					
Dettes de stocks et avances					
Dettes d'exploitation	21	24	26	28	46
Impots d'exploi dus					
Autres (Org.sociaux, personnel)					
Autres dettes à moins d'un an					
Bénéficle à distribuer					
PASSIF CIRCULANT FINANCANT (8)	2 183	4 175	4 112	6 662	6 953
B.F.R POSITIF	1 174	979	702	693	244
Avances bancaires					
Effets financiers					
Tombées CMT					
Escompte Papier Commercial					
TOTAL DETTES FINANCIERES (9)	0	0	0	0	0
TOTAL DES DETTES C.T (8+9)	2 183	4 175	4 112	6 662	6 953
TRESORERIE POSITIVE	52	557	1 127	1 745	875
Total Général	14 016	15 536	14 987	17 363	18 730

الاهداء	I
الشكر	II
ملخص الدراسة	III
قائمة المحتويات	IV
قائمة الجداول	IV
قائمة الاشكال البيانية	IV
قائمة الملاحق	IV
مقدمة	أ
الفصل الاول : الادبيات النظرية و التطبيقية	1
تمهيد	2
البحث الاول :الادبيات النظرية	3
المطلب الاول : مفاهيم حول الائتمان المصرفي و معايير منحه	3
الفرع الاول : تعريف الائتمان	3
الفرع الثاني : أهمية الائتمان المصرفي	3
الفرع الثالث : أسس منح الائتمان	4
الفرع الرابع : إجراءات و مراحل منح الائتمان	4
المطلب الثاني :معايير منح الائتمان	5
الفرع الاول : نموذج الائتمان المعروف ب5	6
الفرع الثاني : النسب المستخدمة في منح الائتمان	8
المبحث الثاني : الادبيات التطبيقية	14
المطلب الاول : عرض الدراسات السابقة	14
المطلب الثاني : مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية	16
الخلاصة	18
الفصل الثاني : الدراسة الميدانية بنك الجزائر الخارجي (وكالة تقرت)	19
تمهيد	20
المبحث الاول : الاجراءات و الطريقة المستخدمة في الدراسة	21
المطلب الاول : بطاقة تعريفية لوكالة 088 تقرت	21
المطلب الثاني : الادوات المستخدمة في الدراسة	26
المبحث الثاني : عرض و مناقشة النتائج	28

المطلب الاول : عرض و تحليل النتائج	28
الفرع الاول : النسب المستخدمة في منح الائتمان	28
الفرع الثاني : الدراسة المستقبلية للمشروع	30
المطلب الثاني : إختبار صحة الفرضيات	34
الخلاصة	35
الخاتمة	36
المصادر و المراجع	38
الملاحق	41
الفهرس	50